الزِّيـاديُّ النَّـحويُّ

حياته ، وآثاره ، وآراؤه

د. سيف بن عبد الرحمن العريفي

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

ملخص البحث

أبو إسحاق الزيادي (ت ٢٤٩ هـ) أحد النحويين البصريين في القرن الثالث الهجري ، ولم يصل من مصنفاته شيء ، فرأى الباحث جمع ما نثر من آرائه ، ودراستها .

وقد جاء البحث في أربعة فصول :

الفصل الأول : حياته وآثاره : فيه المباحث الآتية :

١ - نسبه وحياته . ٢ - شيوخه ، ومنهم : الأصمعي ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد ، والأخفش الأوسط ، والجرمي . وضعف الباحث ما ذكره ياقوت من أن الزيادي قرأ الكتاب على سيبويه . ٣ - تلاميذه ، ومنهم : ابن دريد ، والمبرد ، وأحمد بن عبيد الكوفي . ٤ - أقوال العلماء فيه . ٥ - شعره ، وهو قليل ٦ - آثاره ، وهي مفقودة ، وأثبت الباحث نصوصاً من أحد كتبه ، وقف عليها في كتاب : تعليق الفرائد ، للدماميني .

٧ - جهوده في الرواية واللغة : مما أورده الباحث في هذا البحث آراء الزيادي اللغوية ، وقد بلغت تسعة آراء .

الفصل الثاني : آراؤه النحوية : جمع الباحث ستة عشر رأياً .

الفصل الثالث : آراؤه التصريفية : بلغت آراؤه التصريفية ستة آراء .

ومن هذه الآراء ما ابتدعه ، ومنها ما تبع فيه بعض سابقيه : فمما ابتدعه أن الفاء الداخلة على إذا الفجائية دخلت على حد دخولها على جواب الشرط ومنه جواز المجازاة بعد ظروف الزمان المضافة ، و (ما) التميمية ، و (إن) .

ومما تبع فيه غيره أن حروف اللين في الأسماء الستة علامات إعراب ، وهو قول قطرب ، وأحد قولي هشام بن معاوية ، وهما قبله .

ومنه جواز الإخبار عن البدل المطابق ، وهو قول شيخه الأخفش .

الفصل الرابع : ملامح مذهبه النحوي : منها :

١ - الاستقلال وعدم التعصب . ٢ - رد رواية مخالفة لمذهبه . ٣ - التشدد في الاحتجاج . ٤ - الاستدلال بالقياس .

المقدمة :

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإن الدرس النحوي في القرن الثاني والثالث قد استوى على سوقه أو كاد؛ على يد علماء فحـول، طوت السنون أكثر مصنفاتهم، فلم يبق من نتاج معظمهم غير آراءٍ منثورة في كتب خلفهم.

ومن الحسن ـ لا ريب ـ جمع تلك الآراء ودراستُها؛ ليعرف أثرهم، ولتوضع حلْقةٌ في سلسلةِ تاريخ الدرس النحوي.

من أجل ذلك رأيت أن أتوفر على آراء عالمٍ من تلك الحلْبة، وهو أبو إسحاق الزيادي، فطفقتُ أجمع أقواله، ثم سِرتُ في بحثي على النحو الآتي:

الفصل الأول: حياته وآثاره.

الفصل الثاني: أراؤه النحوية »مرتبة ترتيب ألفية ابن مالك«.

الفصل الثالث: آراؤه التصريفية »مرتبةً ترتيب شافية ابن الحاجب«.

الفصل الرابع: ملامح مذهبه النحوي.

هذا وأسأل ا ـ عز وجل ـ التوفيق والسداد.

الفصل الأول : حياته وآثاره نسبه وحياته:

ورد نسبه في أكثر المصادر على النحو الآتي:

إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه([١]).

من ولد زياد بن أبيه، لذلك قيل له: الزيادي([٢]).

ولا أعلم خلافاً في نسبه سوى ما ذكره القفطي، حيث قال: "ورأيت في بعض كتب المغاربة (سفيان) وقد سماه (شُقيراً)، وهو تصحيفٌ، وإنما هو سفيان الزيادي"([٣]).

كما نَقل عن المبرد أن اسم جده (سلم)([٤])، ولعله تحريف (سليمان)، إذ ذكر المبرد في (الكامل) أن اسمه (سليمان)([٥]).

وكنيته أبوإسحاق([٦])، ولقبه طارقٌ، لقبه به أبوزيد الأنصاري؛ لأنه كان يأتيه بليل([٧]).

ولم تذكر المصادر شيئا عن أسرته غير أنه كان مئناثاً، ثم ولد له بضعة عشر ذكراً([٨]).

ولم تذكر عن خُلُقه غير أنه كان ذا دعابة ومزاح([٩]).

أما وفاته فكانت سنة تسع وأربعين ومائتين([١٠]).

شيوخـــه:

الزيادي بصري، تلمذ على أبرز شيوخ البصرة في النحو واللغة، منهم:

١ ـ الأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ):

أخذ عنه الزيادي، وأكثر([١١])، وكان يشبه به في معرفة الشعر ومعانيه([١٢]).

٢ ـ أبوعبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ):

روى عنه الزيادي، فيما ذكر ياقوت وغيره([١٣]).

٣ ـ أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس (ت ٢١٥هـ):

تقدم أنه لقب الزيادي طارقاً؛ لأنه كان يأتيه بليل([١٤]).

٤ ـ أبو الحسن الأخفش سعيد بن سعدة (ت ٢١٥هـ):

روى عنه الزيادي، فيما ذكر الفارسي([١٥]).

٥ ـ أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥هـ):

ذكر الزبيدي أن الزيادي قال: "صرتُ إلى أبي عمر الجرمي أقرأ عليه كتـاب سـيبويه، ووافيت المازني يقرأ عليه في الجزاء: (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين)"([١٦]).

هذا وذكر ياقوت والصفدي والسيوطي أن الزيادي قرأ (الكتاب) على سيبويه، ولم يتمه، وفيه نظـر؛ لما يأتي:

أولاً: أول من ذكر ذلك ياقوت (ت٦٢٦هـ)، وعبارته: "قرأ كتاب سيبويه على سيبويه، ولم يتمـه"([١٧])، ثم نقلها عنه الصفدي والسيوطي([١٨]).

وتلك العبارة قد وردت عند السيرافي (ت٣٦٨هـ) على النحو الآتي: "وكان قد قرأ كتاب سـيبويه، ولم يتمه"([١٩])، ثم نقلها عنه ابن النديم،وابن مسعر، والأنباري، والقِفطي([٢٠]). وكلهم قبل ياقوت. من أجل ذلك يترجح أن "على سيبويه" زيادة من ياقوت، وليست في أصوله.

ثانياً: قول السيرافي عن (الكتاب): "لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه"([٢١]).

ثالثاً: ما نقله الزبيدي عن الزيادي من أنه صار إلى أبي عمر الجرمي ليقرأ عليه (الكتاب)، والجرمي لم يلق سيبويه([٢٢])، وهو أسن من الزيادي([٢٣]).

تلاميذه:

ممن أخذ عنه:

١ ـ أبوبكر بن دريد (ت ٣٢١هـ):

ذكر ابن النديم أنه أخذ عن الزيادي([٢٤]).

٢ ـ أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ):

روى عن الزيادي في كتابيه: الكامل، والفاضل([٢٥]).

٣ ـ عبدا بن جوان البصري:

لزم الزيادي، فأُطلق عليه: صاحب الزيادي([٢٦]).

٤ ـ أحمد بن عبيد الكوفي، المعروف بأبي عصيدة (ت ٢٣٨هـ):

روى عن الزيادي، فيما ذكر القالي([٢٧]).

أقوال العلماء فيه:

قال عنه لدتُه أبو الحسن الأثرم صاحب الأصمعي: "الزيادي نسيج وحده، الذي ينفرد برأيه، ولا يكاد

يخطئ، وهو مدح من مدائح الرجال"([٢٨])

ونقل ياقوت عن المرزباني قوله: "كان الزيادي يشبه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعايبه"([٢٩]).

شعـــره:

روي له شعر قليلٌ، منه قوله:

قد خرج الهجر على الوصل وانْقطَـع الحبـلُ من الحبل

وبـــق الهجـر جناح الهوى وانْفَلَتَ الوصلُ من البخْل

فليـتَ ذا الهجـر قُبيلَ الهوى فَيسلَم الوصلُ مِن القَتْل([٣٠])

ونسب إليه ياقوت والصـفدي البيتين الآتيين:

ألا حبـذا حبـذا حبذا حبيـب تحملْـتُ فيـه الأذى

ويـا حبـذا بـرد أنيابِه إذا الليلُ أَظْلَم واجلَوذا ([٣١])

والحق أنه راوٍ لهذا الشعر، وليس قائلَه؛ إذ يقول المبرد: "وأنْشدني الزيادي لرجلٍ من أهل الحجـاز، أحسبه ابن أبي ربيعة" ثم ذكر البيتين([٣٢]).

آثـــاره:

ذكرت المصادر له المصنفات الآتية:

١ ـ كتاب أسماء السحاب والرياح والأمطار.

٢ ـ كتاب الأمثال.

٣ ـ كتاب تنميق الأخبار.

٤ ـ شرح نكت كتاب سيبويه.

٥ ـ كتاب النقْط والشّكل([٣٣]).

تلك كتبه التي ذكرها مترجموه، ولا أعلم أن شيئاً منها موجود.

هذا ونقل الدماميني (ت ٨٢٧هـ) في باب العدد من (تعليق الفرائد) نصوصاً من أحد كتب الزيادي، ولم يسمه، ويظهر منها أن الكتاب في اللغة، وأن أبا إسحاق عول في بعضه على أبي زيد الأنصـاري، وخالفه في مواضع.

ورجح الدماميني أن ابن مالك اعتمد على هذا الكتاب في فصل التاريخ من (التسهيل)([٣٤]).

ومن تلك النصوص ما يأتي:

أ ـ قال الدماميني: "ووقع في كتاب الزيادي: (النيف) عند أكثر العرب ما بين الواحد إلـى الثلاثـة، يقولون: له نيفٌ وسبعون، وقد نيف، وقد سمعت أبا زيد وحده يقول: النيف ما بين الواحد إلى التسعـة، قال: وكذلك تكلمت به العرب، يقولون: له علي نيفٌ وثلاثون، يعنون: ما بين الواحد والثلاثين إلى التسعة

والثلاثين، ويقولون: قد نيف على الأربعين، يعنون: ما بين الواحد والأربعين إلى التسعة والأربعين"([٣٥]).

ب ـ وقال الدماميني: "وفي كتاب الزيادي ـ أيضاً ـ كذلك: إن البضع لما بين الثلاث إلى التسع، ثم ساق بسنده إلى الشعبي، قال: لما نزلت {الم، غلبت الروم} إلى {في بضع سنين} قال المشركون لأبي بكر: ألا ترى إلى صاحبك يزعم أن الروم تظهر على فارس قال: صدق. فخاطروه على قلائص، وجعلوا الأجل ست سنين، فجاءت الست، ولم تظهر الروم، فأخبر بذلك رسول الله ﷺ فقال: يا أبا بكر؛ كم البضع؟ فقال: ما بين الثلاث إلى التسع، فقال: وهل مضت التسع بعد؟ قال: لا، قال: اذهب فزايدهم في الخطر، ومادهم في الأجل، فتزايدوا قلوصين إلى مثلها، وجعلوا الأجل تمام تسع سنين، فلم تأتِ التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بأن الروم ظهرت على فارس. انتهى"([٣٦]).

وفي النص استدلال بالحديث على رأي لغوي.

ج ـ وقال الدماميني في موضع آخر: "وفي كتاب الزيادي: كانت العرب تؤرخ بالخصب، وبالعامل يكون عليهم، وبالأمر المشهور، قال الربيع بن ضبع الفزاري:

هـا أنـا ذا آمـل الخلـود وقد		أدرك عقلي ومولدي حجراً

أبا امرئ القيس هل سمعت به		هيهـات هيهـات مثل ذا عمرا

وقال نابغة الجعدي:

فمن يك سائلاً عنّي فإني		من الشبان أيام الخنان

وقال آخر:

وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ		مغار ابن همام على حي خثعما

وأرخوا بعام الفيل، وبناء الكعبة، وبالفجار، وفي الحديث: (ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفيل)، وبمبعثه ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبينه وبين البناء خمس سنين، وبين الفيل والفجار عشرون سنة، ولم يزل شأن العرب كذلك حتى جاء عمر، وفتح البلاد، وفتح بلاد العجم، فذُكر له أمر التاريخ، حدثنا أمية بن خالد الأزدي، قال: حدثنا قرة بن خالد السدوسي عن محمد بن سيرين، قال: قام رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: أرخوا؟ فقال: ما أرخوا؟ فقال: شيء تفعله الأعاجم، يكتبون: في شهر كذا من سنة كذا، فقال عمر: حسن، فأرخوا، فقال بعضهم: من البعثة، وقال قوم: من الوفاة، وقال قوم: من الهجرة، ثم أجمعوا على الهجرة، ثم اختلفوا بأي شهر يبدؤون، فقيل: برمضان، وقيل: بالمحرم؛ لأنه منصرف الناس من حجهم، وهو شهر حرام، فأجمعوا عليه، فالتاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة؛ لأن الهجرة كانت في ربيع الأول. حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن الزهري، قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، فقدموا التاريخ قبل الهجرة إلى غرة المحرم، فلاتزال في السنة حتى ترى هلال المحرم، فإذا رأيته دخلت في السنة الثانية، وانقضت السنة الأولى.

وأما الشهور فلما بين الهلالين، ويكتبون كلمة (شهر) في كلّ من ثلاثة أشهر: الربيعين، ورمضان،

ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة.

والشهور كلها مذكرة إلا الجماديين، فإذا كان أول ليلة من الشهر كتبوا: كُتب ليلة الجمعة ـ مثلاً ـ غرة شهر كذا، أو أول ليلة كذا، ومستهل شهر كذا ومهلّه؛ لأنهم يقولون: أهللنا هلال كذا، واستهللناه، ولا يقولون: أهل الهلال، ولا استهل الهلال، ولكن يقولون: أُهِل، واستُهِلّ، فإذا أصبحوا كتبوا: كُتب يوم الجمة أول ليلة خلت، وكُتب يوم الجمعة أول يوم من كذا، ولا يكتبون: مهلاً، ولا مستهلاً، فإذا مضت ليلة أخرى كتبوا: لليلتين خلتا، فإذا توالت الليالي كُتب: لثلاث خلون، فإذا صرت إلى النصف، فبعضهم يكتب: لخمس عشرة ليلة خلت أو مضت، وأكثرهم يكتب: النصف من كذا، وهو أجود وأكثر، فإذا تجاوزت كتبوا: لأربع عشرة بقيت، وثلاث عشرة بقيت، وعشر بقين، ويجوز في القياس: لعشرين مضت، أو خلت، ولكنهم يعتمدون على الأقل، ويكتبون: في الليلة الأخيرة ليلة الجمة آخر ليلة من كذا، وسلخ كذا، وانسلاخه، ولا يكتبون: لليلة بقيت وهم فيها، كما لم يكتبوا: لليلة خلت أو مضت وهم فيها. انتهى« ([٣٧]).

وفي هذه النصوص دلالة على سعة علم الزيادي باللغة، ومعرفته بالأخبار. وفيها بعض ملامح منهجه في هذا الكتاب، ومنها: العناية بالسندِ، والاستدلال، والاستطراد.

جهوده في الرواية واللغة:

اقتفى الزيادي أثر شيخه الأصمعي في العناية باللغة، والأخبار، ورواية الشعر وتفسيره، كما شارك في رواية الحديث. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أولاً: رواية الحديث:

لم يذكر الزيادي في كتب رجال الحديث، ولكن القالي حدث في أماليه، فقال: "حدثنا أبو بكر بن الأنباري ـ رحمه ا ـ قال: حدثني أبي عن أحمد بن عبيد عن الزيادي عن المطلب بن المطلب بن أبي وداعة عن جده قال: رأيت رسول ا ﷺ وأبا بكر رضي ا تعالى عنه عند باب بني شيبة، فمر رجلٌ وهو يقول:

يا أيها الرجلُ المحولُ رحلَه ... ألاّ نَزَلْتَ بآل عبد الدار

هبِلَتْكَ أُمك، لو نزلتَ برحلهم ... منَعوك من عدمٍ ومن إقتار

قال: فالتفت رسول ا ﷺ إلى أبي بكر فقال: أهكذا قال الشّاعر: قال: لا والذي بعثك بالحق، لكنه قال ([٣٨]):

يا أيها الرجلُ المحولُ رحلَه ... ألاّ نزلتَ بآل عبد مناف ...(الأبيات)

قال: فتبسم رسول ا ﷺ وقال: هكذا سمعت الرواة ينشدونه ([٣٩])"

ونبه البكري على أن الزيادي إنما روى عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده، وذكر أن المطلب ليس له ولد يدعى المطلب ([٤٠]).

وقوله موافقٌ لما ذكره الحافظ ابن حجر ([٤١]).

ثانياً: آراؤه اللغوية:

من آرائه اللغوية:

ـ الهنيدة: هي المائتان من الإبل[٤٢].

ـ وصد الوشي: إذا بالغ فيه[٤٣].

ـ العثُلُ والعثج واحد، وهو الجماعة من الناس في سفر وغير سفر[٤٤].

ويؤخذ من هذا أنه يرى وقوع الترادف في كلام العرب.

ـ الالتماس في الأصل: طلب اللامس إلى أن يلمس شيئاً كائناً ما كان[٤٥].

ـ المِصلات من الإبل: التي انحسر الشعر عن عنقها، وقال غيره: هي التي تَنْصلِتُ في السير، أي: تتقدم[٤٦].

ـ النيف عند أكثر العرب: ما بين الواحد إلى الثلاثة[٤٧].

ـ البضع: ما بين الثلاث إلى التسع[٤٨].

ـ تُكتب كلمة (شهر) في كل من ثلاثة أشهر: الربيعين ورمضان، ولا تُكتب في غير هذه الثلاثـة[٤٩].

ـ لا يقولون: أَهلّ الهلال، ولا استَهلّ الهلال، ولكن يقولون: أُهِلّ، واستُهل[٥٠].

ثالثاً: رواية الشعر وتفسيره:

تقدّم أن الزيادي كان يشبه بالأصمعي في معرفة الشعر، وقد أورد المبرد وغيره ما يدل على ذلك.

فمن مروياته أرجوزةٌ لمنظور بن مرثد الأسدي، أولها:

يضربن جُأْباً كمدق المِعطير   يرتشفُ البولَ انتشافَ المعذور[٥١]

وأبياتٌ لأعرابي كان يستحسنها، أولها:

ما لعيني كُحلتْ بالسهادِ   ولجنبي نابياً عن وسادي[٥٢]

ومن تفاسيره:

قال الأشعر الرقبان:

كأنك ذاك الذي في الضرو   ع قُدام ضراتِها المنْتَشِر

علق أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش على النّوادر، فقال: "وقوله: (كأنك ذاك الذي في الضروع) يريد اللبن الفاسد. أخبرنا أبو العباس المبرد عن الزيادي عن الأصمعي: أن الشاة والناقة تبرك على ندى فيخرج اللبن كقِطَعِ الأوتار أحمر، فيقالُ لذاك الداءِ: النغَر، والمغَر. الميم بدلٌ من النون؛ لمقاربتها لها في المخرج، يقال: أنْغَرتْ، وأمغَرتْ، وشاةٌ منْغِر وممغر. فإذا كان ذلك من عادتها فهي مِنْغـار ومِمغـار، والمصدر: الإنْغار، والمِمغار، والاسم: النغَر، والمغَر، فإذا أصابها هذا الداء كانت أولُ حلبةٍ للأرض. قال أبو العباس: وهذا المعنى استخرجه الزيادي من قول الأصمعي الذي ذكرت لك، قال: و كان أهـل العلم قبل هذا يقولون فيه: الذي في الضروع هو اللاحم المسترخي، وهذا القول ليس بشيء"[٥٣]

ومن تفاسيره أيضاً:

قال ذو الرمة:

كُلٌ من المنظر الأعلى له شَبه   هذا وهذان قد الجسمِ والنقَب([٥٤])

ذكر الفارسي الأوجه الجائزة في »هذا وهذان« ثم قال: "فلابد من إضمار مبتدأ يكون قوله: "قد الجسيم" خبره، ويكون ذلك المبتدأ "هم" لأن الثلاثةَ ممن يعقل، فكأنك قلت: هم قد الجسم، ومعنى ذلك ـ فيما حكي عن الزيادي ـ أن جسمه مثلُ جسمِه."([٥٥]).

الفصل الثاني : آراؤه النحويةُ

١- إعراب الأسماء الستة

ذهب الزيادي إلى أن الحروف في هذه الأسماء علامات إعراب، نابت عن الحركات([٥٦]).

وهذا ـ أيضاً ـ قول قطرب([٥٧])، وأحد قولي هشام بن معاوية([٥٨])، وأخذ به الزجاجي([٥٩]).

وهو "الذي يسبق إلى الخاطر بدياً، وذلك أن هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل في الظاهر، وما يختلف باختلاف العوامل من الأواخر هو الإعراب"([٦٠]) لكنه لم يسلم لأصحابه؛ فقد رده الفارسي والشلوبين بأنّه يؤدي إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحدٍ في (فيك، وذي مالٍ)؛ لأن علامة الإعراب زائدة على الكلمة، وبقاء الاسم المعرب على حرف واحدٍ لم يرد في كلامهم([٦١]).

هذا وفي المسألة أقوالٌ كثيرةٌ([٦٢])، منها:

١ ـ أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرةٍ على الواو والألف والياء، والأصل في الرفع (أَبوك)، ثم ضمت الباء إتباعاً لحركة الواو، كما قيل: امرؤٌ، وابنُم، ثم حذفت ضمة الواو للثقل، والأصل في النصب (أبوك)، ثم فتحت الباء إتباعاً لحركة الواو، كما قيل: امرأً، وابنَماً، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأصل في الجر (أَبوك)، ثم كسرت الباء إتباعاً، كما قيل: امرئ وابنِمٍ، ثم حذفت كسرة الواو للثقل، ثم قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها.

وهذا القول عزي إلى سيبويه([٦٣]) وجمهور البصريين، ([٦٤]) وأخذ به المبرد في موضع من (المقتضب)([٦٥])، واختاره الفارسي([٦٦])، والشلوبين([٦٧]).

ولا أرى فيه دخَلاً سوى كثرة التغيير، وهو تغيير جارٍ على سنن كلام العرب.

أما قول ابن الحاجب: "وهو ضعيفٌ؛ لأنه خارج عن قياس كلامهم لتقديرٍ لم يعهد مثله، وهو اجتماع إعرابين في كلمة"([٦٨])؛ فالجواب عنه: أن حركة ما قبل الآخر ليست إعراباً، وإنما هي تابعةٌ لحركة الآخر، ولها نظير من كلامهم، كما تقدم.

٢ ـ ومن المذاهب أنها معربة بحركات ما قبل الآخر والحروف، فإعرابها من مكانين، وهذا قول الكسائي والفراء([٦٩]).

وقد رده الشلوبين بأنه لا يكون إعرابان لمعرب واحد، وأنه يؤدي إلى أن يكون المعرب شيئاً واحداً

والإعراب شيئين في (فيك، وذي مال)، فيكون المحمول أكثر من الحامل([٧٠]).

٣ ـ ومنها أن حروف اللين دلائل إعراب، ويعزى إلى الأخفش([٧١])، وأخذ به المبرد في موضع من (المقتضب)([٧٢]).

واختلف في تفسيره:

فذكر المبرد وابن جني أن المراد هو أنك إذا رأيت الواو علمت أن الاسم مرفوع، وكذلك الألف في النصب، والياء في الجر، فهذه الحروف قامت مقام الضمة، والفتحة، والكسرة([٧٣]).

وقيل: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة فيما قبل حروف اللين، ومنع من ظهورها أن حروف اللين تطلب حركاتٍ من جنسها، ويعزى هذا التفسير إلى الزجاج والسيرافي([٧٤]).

وقيل: المعني أن حروف اللين حروف إعراب، ولا إعراب فيها، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، ويعزى هذا التفسير إلى ابن السراج وابن كيسان([٧٥]).

وهذا الاختلاف دليلٌ على غموض مذهب الأخفش، وقد رد على التفسيرات كلها:

فأما على التفسير الأول فهو يؤول إلى قول قطرب والزيادي، وقد تقدم نقده.

وأما التفسير الثاني فذكر أبو حيان أنه يحتمل شيئين:

الأول: أن تكون حروف اللين لاماتٍ عادت عند الإضافة.

ورده بأن الإعراب يكون في آخر الكلمة.

والثاني: أن تكون زائدة نشأت عن الحركات.

ورده بأن الإشباع بابه الشّعر([٧٦]).

والأمر الثاني ـ عندي ـ غير محتمل؛ لأن الإشباع ناشئٌ عن الحركات، فكيف تشبع ثم تقدر؟!.

وأما على التفسير الثالث فرده بأن حرف الإعراب لابد أن يكون فيه إعراب ظاهر أو مقدر([٧٧]).

٢- إعراب المثّنى والمجموع على حده

نُقل عن الزيادي في هذه المسألة قولان:

أحدهما: أن حروف اللين علامات الإعراب([٧٨])، وهذا قوله في الأسماء الستة، وهو مذهب الأخفش في معانيه([٧٩])، وعزي إلى الكوفيين وقطرب([٨٠])، واختاره ابن مالك([٨١]).

والآخر: أن هذه الحروف دلائل إعراب، وهو مذهب المبرد([٨٢])، وعزي إلى الأخفش([٨٣]) والمازني([٨٤]).

فأما المذهب الأول فذكر الفارسي أن الزيادي أخذه من قول سيبويه عن ألف التثنية:

"وهو حرف الإعراب"([٨٥])، فمعناه عند الزيادي أن الألف هو الحرف الذي يعرب به، كما قالوا: ضمة الإعراب([٨٦]).

ويضعفُ هذا التأويل أن سيبويه قال بعد: "ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء"([٨٧]) ، والتاء لا تكون علامة إعراب.

ومما رد به هذا المذهب أن علامة الإعراب زائدةٌ له، فإذا حذفت لم يتغير معنى الكلمة، وهذه الحروف لو حذفت لذهب معنى التثنية والجمع، وهذا الرد للفارسي([٨٨]) .

وأجيب عنه بأن الحرف قد يكون من نفس الكلمة ويكون إعراباً، فالأفعال المعتلة الآخر جزمها بسقوط حرف العلة، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيءٍ من الكلمة جاز أن يكون بإثباته، وليست علامة الإعراب زائدةً في كل موضع([٨٩]) .

كما رد بأن الألفَ والواو ثبتتا قبل دخول العامل([٩٠]) .

والجواب عنه أن الرفع أولُ أحوال الاسم، فجاءت صورتُه الأولى على أول أحواله([٩١]) .

وأما المذهب الثاني فقد فسره المبرد وابن جني بأنك تعلم أن الموضع موضع رفعٍ إذا رأيت الألف أو الواو، وموضع خفضٍ أو نصبٍ إذا رأيت الياء([٩٢]) .

ورد بأمورٍ منها:

(أ) أن الإعراب دليلٌ، فإذا احتاج إلى دليلٍ، فقد سقط المعنى المدلول عليه. ويعزى هذا الرد إلى الزجاج([٩٣]) .

(ب) أن هذه الحروف لو كانت دلائل إعراب للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع، وهذا الرد للفارسي([٩٤]) .

ويلزم أصحابه أن يجعلوا الضمائر دلائل إعراب، لأنك إذا رأيتها علمت أن الموضع موضع رفعٍ، أو نصبٍ، أو جر.

هذا وإن ابن مالك فسر هذا المذهب تفسيراً آخر، وهو أن الإعراب بحركاتٍ مقدرة قبل هذه الحروف التي هي دلائل عليها([٩٥]) . وعزي هذا التفسير - أيضاً - إلى الزجاج([٩٦]) .

ورده ابن مالك بأمورٍ أقواها أن الإعراب لا يكون إلا آخراً([٩٧]) .

هذان قولان، وفي المسألة أقوالٌ أخر، أكثرها يصدر عن نص سيبويه السابق، ومنها:

١ - أن حروف اللين حروف إعراب، وفيها إعراب، وهو انقلابُها، وهذا مذهب الجرمي([٩٨]) ، أخذ به الفارسي والصفار، وعزواه إلى سيبويه معتمدين على نصه السابق([٩٩]) ، وليس فيه ما يدلّ على أن الانقلاب إعراب.

وألزم المبرد الجرمي شيئين:

الأول: مخالفة إعراب الواحد؛ لأن الانقلاب معنى، وليس بلفظ.

والثاني: ألا يكون في حال الرفع إعراب؛ لأنه لا انقلاب فيها؛ إذ هي أولى حالات الاسم([١٠٠]) .

وهذا الوجه لا يلزم الجرمي؛ لأن مقتضى قوله أن بقاء اللفظ على حاله وعدم انقلابه إعراب([١٠١]) .

وألزم ابن جني الجرمي المخالفة بين جهتي الإعراب؛ لأنه جعل الإعراب في الجر والنصب القلـب، وهو معنوي، وفي الرفع جعله لفظاً([١٠٢]).

ورد أبو حيان هذا الإلزام بأن الإعراب في حال الرفع ليس لفظاً؛ لأنهـا لا إعـراب فيهـا، و عدم الإعراب يقوم فيها مقام الإعراب([١٠٣]).

والمخالفةُ على توجيه أبي حيان أشد؛ لأنه يقتضي أن يكون للناصب والجار أثر، ولا أثر للرافع.

وأقوى ما رد به هذا المذهب ما ذكره ابن مالك من أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عد مه([١٠٤]).

٢ـ ومنها أن حروفَ اللين حروفُ إعراب، ولا إعراب فيها، وهو مذهب ابن جني، و عزاه إلـى سيبويه مستدلاً بقوله: "وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين"([١٠٥])، فلو كانت الحركة في النية لما عوض منها([١٠٦]).

ومما يضعف هذا القول عدم النظير؛ إذ الإعراب لابد له من علامة ظاهرة أو مقدرة.

٣ـ ومنها أنها حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها، وعزي إلى الخليل وسـيبويه([١٠٧])، وفـي عزوه إلى سيبويه نظر؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين، فلو كانت الحركة مقدرة عنده؛ لما عوض منها([١٠٨]).

وقد رد هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أَن الحركات لو كانت مقدرة على هذه الحروف لقلبت الياء في المثنى ألفاً لتحركها وانفتـاح ما قبلها([١٠٩]).

وأجاب عنه أبو حيان بأن القلب القياس؛ لذلك لحظ بنو الحارث بن كعب هذا القياس، فجعلوا المثنـى بالألف في كل حالاته([١١٠]).

والجواب عن جوابه أن بني الحارث يقلبون الياء الساكنة ألفاً إذا انفتح ما قبلهـا، فيقولـون: أخـذت الدرهمان، والسلام علاكم([١١١])، فليس سبب الحذف عندهم الحركة المقدرة.

والوجه الآخر: أن الحركات لو كانت مقدرةً للزم ظهور الفتحة على الياء في الجمع؛ لعـدم الثقـل([١١٢]).

وأجاب عنه أبو حيان بأنهم لـما حملوا النصب على الجر في الياء أجروا الحكم على الياء مجـرى واحداً؛ فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة؛ تحقيقاً للحمل([١١٣]).

وهذا جواب حسن، ولكن الوجه الأول ملزم، فيما أرى.

وجملة القول أن هذه الآراء لم تسلم من الاعتراض، وأسهلها أن حروفَ اللين علاماتُ إعرابٍ. وهو قولُ الزيادي الأولُ، وقولُ الأخفش، والكوفيين وقطرب.

٣- العطف على الجملة ذات الوجهين في باب الاشتغال

في هذه المسألة من آراء الزيادي:

ـ نقد تمثيل سيبويه لاستواء النصب والرفع.

ـ نقد استدلاله على صحة هذا التمثيل.

ـ اشتراط ضمير في الجملة المعطوفة يعود إلى المبتدأ في الجملة الأولى؛ ليستوي النصب والرفع.

ـ منع عطف جملة لا موضع لها على جملة لها موضع.

من المصطلحات التي ترد في باب الاشتغال مصطلح "الجملة ذات الوجهين" ويقصد بها الجملة المصدرة بمبتدأ خبره جملةٌ فعلية، نحو: عمرو أكرمتُه([114]).

فهذه الجملة إذا لم تكن (ما أَفْعَلَه)([115])، ووقع بعدها جملة معطوفة مصدرة باسم مشتغلٍ عنه غير مفصول عن العاطف بأما([116])، أو إذا الفجائية([117])؛ استوى في المشتغل عنه النّصب بفعلٍ مفسرٍ، والرفعُ بالابتداءِ، والمعطوفُ عليه في الوجه الأول جملةُ الخبر الفعليةُ، وتسمى الجملةَ الصغرى، و في الوجه الثاني الجملةُ الابتدائية الاسمية، وتُسمى الجملةَ الكبرى.

وقد مثل سيبويه لهذه المسألة بمثالين خلت فيهما الجملةُ المعطوفةُ من ضميرٍ يعود إلى المبتدأ في الجملةِ الأولى، وهما: عمرو لقيتُه وزيد كلمتُه، وزيد لقيتُ أباه وعمراً مررتُ به.

فزيد في المثال الأول وعمرو في المثال الثاني يجوز فيهما ـ عنده ـ النصب والرفع على الوجهين المتَقَدمين، ولم يفضل أحدهما على الآخر([118]).

واستدل على ما ذكره بجواز النصبِ والرفعِ في الأمثلة الآتيةِ:

١- زيد لقيت أباه وعمرو، أو وعمراً.

٢ـ زيد لقيتة وعمرو، أو وعمراً.

٣ـ زيد ألقاه وعمرو، أو وعمراً([119]).

ووجه الاستدلال أن هذه الأمثلة يجوز فيها عطفُ (عمرو) بالرفع على المبتـدأ، وبالنصـب علـى المفعول به في الجملة الصغرى، مع أنه لا يقع موقعه، فلا تقول: زيد لقيت عمراً؛ لخلو جملة الخبر من ضمير يربطها بالمبتدأ.

وفي هذا دليلٌ على جواز ما ذكره في: زيد لقيته وعمرو كلمته، من رفع الاسم بعد الواو علـى الابتداء؛ مراعاةً للجملة الكبرى، ونصبه بفعلٍ مفسرٍ؛ مراعاةً للجملة الصغرى، وهـي الفعليـةُ الواقعـةُ خبراً، مع أنّ المعطوفَ لا يصح أن يقع موقعها؛ لخلوه من عائدٍ إلى المبتدأ([120]).

فسيبويه ـ إذن ـ لا يشترط لاستواء النصب والرفع في هذه المسألة وجـود ضميرٍ في الجملـة المعطوفة يعود إلى المبتدأ في الجملة الأولى.

ونقل أبوسعيد السيرافي عن الزيادي وغيره من النحويين إنكار كلام سيبويه في هذه المسألة([121]).

وقد سمت المصادر من المنكرين أبا الحسن الأخفشَ الأوسط([122]).

وخلاصةُ قولهم ما يأتي:

أولاً: اشترطـوا لاستواء النصبِ والرفعِ أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعـود إلى المبتدأ في

الجملة الأولى، فالمثالُ عندهم: زيد لقيتُه وعمرو كلمته عنده[(١٢٣)].

ثانياً: نقدوا تمثيل سيبويه للمسألة؛ لفقده الشرط المتقدم، واحتجوا بأن المعطوفَ يأخذ حكم المعطوف عليه، وفي المثالين اللذين ذكرهما سيبويه لو نُصِبَ الاسم بعد العاطفِ بفعل مضمرٍ عطفاً على الجملة الصغرى ـ وهي جملةُ الخبر ـ لما صح ذلك؛ لأن الجملة المعطوفة تخلو من ضميرٍ يعود إلى المبتدأ[(١٢٤)].

ثالثاً: ذكروا أن الجملة المعطوفة لا يصح ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لامتناع عطفِ جملةٍ لا محل لها على جملةٍ لها محل[(١٢٥)].

رابعاً: نَقَدَ الزيادي استدلالَ سيبويه على صحةِ تمثيله بجواز النصب والرفع في: زيد لقيتُ أباه وعمرو، أو عمراً، فقال: "هذا غير مشبه لذاك؛ لأن قولنا: وعمراً، ليس بجملةٍ، وإنما هو اسم واحد وقع عليه الفعلُ الذي وقع على الأبِ بعينه، فقد صار (عمرو) مع الأبِ مفعولَ (لقيت)، و(لقيت) خبراً لزيدٍ، وفي مفعوليه ما يعود إليه، وهو الهاء في الأبِ، و(عمرو كلمته) جملةٌ قائمةٌ بنفسها، ليست بداخلةٍ في الفعل الأول، ولا الفعل الأول واقع عليها"[(١٢٦)].

ونحا النحويون في هذه المسألة ستةَ أنحاء:

الأول: موافقة سيبويه في عدم اشتراط الضمير، وممن ذهب هذا المذهب الفارسي، والزمخشري، وصدر الأفاضل، وابن الحاجب، وابن مالك، وابنه، وابن عقيل، والسلسيلي[(١٢٧)].

واحتج الفارسي وابن مالك بأن الجملةَ المعطوفَ عليها لم تظهر عليها علامةُ الإعراب؛ فلذا جاز أن تُعطَفَ عليها جملةٌ لا محل لها من الإعراب[(١٢٨)].

واستدل ابن مالك بمجيء النصب في قوله تعالى: {والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها}[(١٢٩)]، وقوله تعالى: {والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم، والقمر قدرناه منازلَ حتى عاد كالعرجون القديم}[(١٣٠)].

فالجملة المعطوفةُ في الآيتين تخلو من ضميرٍ يعود إلى المبتدأ.

وهذا دليلٌ كافٍ لتصحيح مذهبِ سيبويه، ويضاف إليه أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل.

والثاني: موافقة الأخفش والزيادي في اشتراط الضمير، ومن أصحاب هذا النحو المبرد، والسيرافي، وابن يعيش، والجامي[(١٣١)].

وذكر السيرافي أن سيبويه ـ في ظنه ـ يشترط الضمير، ولكنه اشتغل بتوضيح المسألة، فلم يراعِ صحةَ لفظِها ومثالها[(١٣٢)].

وظنه بعيد لسببين:

أحدهما: أن سيبويه مثل للمسألة بمثالين خلت فيهما الجملةُ المعطوفةُ من ضميرٍ يعود إلى المبتدأ، واحتمالُ وقوعِ الخطأ في المثالين بعيد.

والآخر: أنه استدل على المسألة بنحو: زيد لقيت أباه وعمرو، أو عمراً، بالرفع عطفاً على المبتدأ، وبالنصب عطفاً على المفعول به، ولوجعل المعطوفُ مكان المفعول به لَفَسد الكلام؛ لخلو جملة الخبر من الرابط، فهذا يؤيد أنه يقصد خلو الجملة المعطوفةِ في مسألة الاشتغال من عائدٍ إلى المبتدأ.

ونحو ظن السيرافي ما جزم به ابن يعيش في شرحة كلام الزمخشري([١٣٣])، والجامي في شرحه قولَ ابن الحاجب: "ويستوي الأمران في مثل: زيد قام وعمراً أكرمته"([١٣٤]).

والثالث: ترجيح النصب، وهو مذهب أبي عبيد القاسم بن سلام، واحتج بأن قبل الاسم المشتغل عنه فعلاً، وبعده فعلاً([١٣٥]).

والرابع: ترجيح الرفع، وهو مذهب الصيمري والحريري، وهما يرجحان الرفع مع وجود الضمير في الجملة المعطوفة([١٣٦]).

والخامس: اشتراطُ العطْفِ بالواو أو الفاءِ لجواز النصبِ، وهو مذهب هشام ابن معاوية([١٣٧]).

والسادس: اشتراط العطف بثُم لجواز النصب، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور([١٣٨])، وفيه نظـر؛ إذ تقدم أن أعلام النحويين منهم من وافق سيبويه، ومنهم من وافق الأخفشَ والزيادي.

ولم يظهر لي ما يعضد هذا التفريقَ بين حروف العطف.

٤- منع تعدي فَعيل وفَعِل

منع الزيادي([١٣٩])، والمازني([١٤٠])، والمبرد([١٤١])، وابن السراج([١٤٢]) تعـدي (فَعيل)، و(فَعِل) المحولين من اسم الفاعل للمبالغة، واحتجوا ـ فيما ذكر السيرافي ـ ـ بأنهـا صيغا للصفـات الملازمة للذات كشريف، ونحوه([١٤٣]).

وذهب سيبويه إلى جواز تعديهما، وذكر أن تعدي (فعيل) قليلٌ، وتعدي (فَعِل) أقـل([١٤٤])، ووافقـه الجرمي في تعدي (فَعِل) محتجاً بشبهها للفعل في الوزن([١٤٥]).

واستدل سيبويه بقول لبيد:

أو مِسحلٌ شَنِجٌ عضادةَ سمحجٍ	بسراته نَدَب له وكُلوم([١٤٦])

والشاهد نصب (عضادة) مفعولاً به لـ (شنج).

وقول الشاعر([١٤٧]):

حذِر أموراً لا تُخافُ وآمِن	ماليس منجيه من الأقدار([١٤٨])

والشاهد نصب (أموراً) بـ(حذِر).

وقول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليلٌ موهناً عمِلٌ	باتت طِراباً وبات الليلَ لم ينَم([١٤٩])

والشاهد نصب (موهناً) مفعولاً به لـ (كليل) المحول من (مكلّ)([١٥٠])، أو (مكلال)([١٥١]).

وذكر السيرافي أن المانعين ردوا الاحتجاج بالأبيات:

فذهبوا إلى أن (عضادة) في البيت الأول ظرفٌ، وأن الشاعر شبه ناقته بحمارٍ لازمٍ يمنةَ أتانٍ أو يسرتها.

وذكروا أن البيت الثّاني مصنوع، صنعه الأخفش لما سأله سيبويه عن شاهدٍ لإعمال (حذِر).

وحملوا (موهناً) في البيت الثالث على أصله، وهو الظرفية؛ إذ الموهن الساعة من الليل، وفسروا البيت بأن هذه الأتن قد شاقها الكليل ـ وهو البرقُ الضعيف ـ في هذه الساعة، فنقلها إلى موضعه.

هذا ما أورده السيرافي، ولم يعزه إلى واحدٍ من المانعين([١٥٢])، فلا أدري ما نصيب أبي إسحاق الزيادي منه.

ووجه المبرد البيت الأول توجيهاً مخالفاً لما نقله أبو سعيد، فذكر أن (شنج) صفة مشبهة، و(عضادة) انتصب على التشبيه بالمفعول به([١٥٣]).

واختار قولَ سيبويه النحاس، وابن ولاد، وأبو سعيد السيرافي، والرماني، وغيرهم([١٥٤]).

واستدلوا بالنقل، والعقل:

فمن النقل ما رواه اللّحياني عن بعض الأعراب، وهو قوله في صفة الله ـ عز وجل ـ: هو سميع قولَك وقول غيرك([١٥٥])، وقول ابن الرقيات:

فتاتان أما منهما فشبيهةٌ هلالاً والاخرى منهما تُشبه البدرا([١٥٦])

وقول زيد الخيل:

أتاني أنهم مزقون عِرضي جحاشُ الكِرملَين لها فديد([١٥٧])

ففي الأول والثاني إعمال (فعيل)، وفي الثالث إعمال (فَعِل).

وكفى بهذه الأدلة مرجحاً لقول سيبويه.

أما الدليل العقلي فما ذكره ابن ولاد من أن هاتين الصيغتين قد تحقق فيهما موجبا الإعمال: العدلُ عن اسم الفاعل للمبالغة، والجري على فعلٍ متعد([١٥٨]).

كما أثبتوا صحة احتجاج سيبويه بالأبيات التي أنشدها:

فأما بيت لبيد فذكر السيرافي وابنُه وابن عصفور أن (عضادة) فيه لا تُحمل على الظرفية؛ لأنها اسم للقوائم، والأسماء لا تكون ظروفاً مقيسةً ما عدا أسماء الزمان والمكان([١٥٩]).

وبين الأعلم وأبو نصر القرطبي فساد حملها على الظرفية من وجهٍ آخر، وهو أن ذلك يقتضي تشبيه الناقة بحمارٍ منقبضٍ في ناحية الأتان، مهينٍ، قد شغفه عضها ورمحها، وهذا مناقض لما يريد الشاعر من وصف ناقته بالجري([١٦٠]).

ورد ابن ولاد توجيه المبرد المتقدم بأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في سبب الموصوف، و(عضادة)

ليست من سبب الموصوف، وهو (مسحل)([١٦١]).

وهذا يلزم المبرد؛ لأنه ذكر أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما كان من سبب الموصوف([١٦٢]).

واستدل بعضهم على صحة توجيه سيبويه بقول جبار أخي الشماخ:

قالت سليمى لستَ بالحادي المدِلّْ   مالك لا تلزم أعضاد الإبِلْ([١٦٣])

"فأعضاد بمنزلة (عضادة)، وقد نصبها بتَلْزم، و(شَنِج) في معنى ذلك"([١٦٤]).

وأما البيت الثاني (حذر أموراً...) فمنهم من أنكر ماحكي عن الأخفش، وكذب به.

وأبرزهم ابن السيرافي، وابن خروف، وابن يعيش، وابن عصفور، والصفار، وابن مالك، وابن أبي الربيع([١٦٥]).

وانفرد أبو نصر القرطبي بأن المراد بوضع البيت في الحكاية روايتُه([١٦٦]).

وأصدقُ دليل على أن الرواية مختلفة الاختلافُ في واضع البيت؛ إذ قيل: الأخفش([١٦٧])، وقيل: اللاحقي([١٦٨])، وقيل: ابن المقفع([١٦٩]).

وأما بيت ساعدة بن جؤية فذهب النحاس وابن مالك وابن أبي الربيع وابن هشام إلى أن سيبويه أورده شاهداً لتحويل اسم الفاعل إلى (فعيل)، و(فَعِل)، ولم يتعرض للإعمال([١٧٠]).

وذهب السيرافي والرماني وجماعة إلى أن سيبويه أورده شاهداً لتعدي (فعيل)([١٧١]).

وضعف البغدادي القول الأول([١٧٢])، ولم يظهر لي من كلام سيبويه ما يرجح أحد القولين.

وذكر السيرافي أن (موهناً) في البيت نُصب نصب المفعول به على الاتساع، كما نصب (يوم) في قولهم: أتعبتَ يومك، و(كليل) فعلُه (أكل) المتعدي، وليس (كل) اللازم([١٧٣]).

ورد الأعلم نصب (موهناً) على الظرفية؛ لأنه يفسد المعنى المراد؛ إذ يقتضي أن يكون البرقُ ضعيفاً في نفسه، وهذا ينقضه قوله بعد: »عمِلٌ«، وقوله: "وبات الليلَ لم ينمِ"، وإنما المراد وصف حمارٍ وأتن نظرت إلى برق مستمطِرٍ، دال على الغيث، يكل الموهن بروقُه([١٧٤]).

والمعنى على الإعمال أبلغُ، ولكنه مبني على الاتساع والمجاز، وما كان هذا شأنه لا يستدل به منفرداً على حكم متنازع.

تلك آراء البصريين وأصحابهم، أما الكوفيون فنُقِل عنهم إطلاقُ منع إعمال صيغ المبالغة؛ لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه، وحملُ نصب الاسم بعدها على تقدير فعلٍ، ومنع تقديم الاسم عليها([١٧٥]).

ورد قولَهم ابن عصفور وابن هشام بشواهد قُدم فيها الاسم المنصوب([١٧٦])، ومنها قولُهم: أما العسلَ فأنا شراب([١٧٧]).

٥- منع وقوع كِركِرةٍ وثَفِنات وصفاً

أنشد سيبويه قول العجاج([١٧٨]):

خوى على مستويات خمسِ   كِركِرةٍ وثَفِناتٍ مُلْسِ([١٧٩])

ثم قال: "وهذا يكون على وجهين: على البدل، وعلى الصفة"[(١٨٠)].

يعني: كركرة وثفنات.

وقد حمل الزيادي قولَه: "وعلى الصفة" على ظاهره، ورده قائلاً:

"لا تكون الكِركِرةُ والثِفِناتُ وصفاً؛ لأنها أسماء"[(١٨١)]

يريد: أنهما اسمان جامدان، فلا يقعان نعتاً؛ إذ النعتُ لا يكون إلا مشتقاً، أو بمنزلته[(١٨٢)].

ورد عليه الأعلَم وابن خلفٍ، وذهبا إلى أن سيبويه أراد بالصفةِ عطفَ البيان[(١٨٣)]، وهـو يـ كون اسماً جامداً.

وما ذكراه قد يحتج له بما يأتي:

١ ـ أن سيبويه تسامح في مصطلح الصفة، فأطلقه على التوكيد[(١٨٤)]، وذكر السهيلي أنـه أطلقـه على عطف البيان[(١٨٥)]، ولم أقف في الكتاب على ما يقطع بهذا.

٢ ـ أن عطف البيان يشبه الصفة في البيان عن المتبوع[(١٨٦)].

ولكن الراجح ـ عندي ـ أن سيبويه أراد بالصفة النعتَ؛ لما يأتي:

أ ـ أن حملَ الكلام على ظاهره أولى؛ إذْ صرفُه عنه لا يكون إلا بدليلٍ قاطع، ولا دليلَ هنا.

ب ـ أن سيبويه أنْشَد قول العجاج شاهداً على: مررتُ بثلاثةِ نفرٍ رجلين مسلمين ورجلٍ كافرٍ، وقـد جعل (رجلين، ورجل) في هذا المثال تفسيراً للنعت، أي: توطئة ووصلة له[(١٨٧)].

وعلى أي حالٍ فإن ما منعه الزيادي غير ممتنع، وإن لم يكن الوجه؛ لأن "كركرة وثفنات" قد و صفتا بقوله: "ملْسٍ"، فالاعتماد على صفتهما، وهما توطئةٌ للوصف، كما يكون الاسم الجا مد حالاً موط ئةً[(١٨٨)].

ولهذا نظائر منها:

قوله تعالى: {قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةٍ تقاتل في سبيل ا وأخرى كافرة}[(١٨٩)] بجر (فئة) في قراءة مجاهد وغيره[(١٩٠)]، فقد وجه توجيهاتٍ منها النعتُ، وسوغ ذلك أن (فئة) موصـوفةٌ "فكـان اعتماد الصفة في (فئتين) على صفة (فئة)، كما تقول: مررت برجلين رجلٍ صـادقٍ ورجـلٍ كـاذبٍ"[(١٩١)].

ومنها رواية الجر في قول كثير:

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمان فشَلَتِ[(١٩٢)]

فقد ذكر ابن أبي الربيع أن "البدل أحسن، والنعت جائز على حسب...:

مررت بأخيك رجلاً صالحاً"[(١٩٣)] أي: على القياس على الحال الموطئة.

٦- منع تفريق نعتِ اسم الإشارة غير المفرد

إذا كان المنعوتُ غير واحدٍ وكان النعتُ مختلفاً جاز في النعت أن يفرق، نحو: مررت برجلين كريمٍ وبخيلٍ([١٩٤]).

واستُثْني من ذلك نعتُ اسمِ الإشارة غيرِ المفرد، فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصـير، علـى النعت، وإنما يقال: مررت بهذا الطويل وهذا القصير([١٩٥]).

نص على المنع سيبويه([١٩٦])، والزيادي([١٩٧])، وغيرهما([١٩٨])، ولا أعلم خلافاً بين البصريين في ذلك.

أما الكوفيون فقد نُقل عنهم منع نعتِ اسمِ الإشارة مطلقاً([١٩٩])، وتبعهم السهيلي([٢٠٠]).

وقد علل النحويون منع تفريق نعت اسم الإشارة غير المفرد بما يأتي:

أ ـ أن التفريق يؤدي إلى الفَصل بين اسم الإشارة ونعتِهِ بالنعتِ الأول، والفصلُ ممتنع لما يأتي:

١ ـ أن اسم الإشارة مع ما يوصفُ به بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فوصفُه كأحد حروفه، ولا يجوز أن يثنـى الاسم ويجمع قبل تمامه. وهذا تعليلُ الفارسي([٢٠١]).

٢ ـ أن اسم الإشارة دخَلَ لينقلَ ما فيه الألفُ واللام من تعريفِ العهد إلى تعريف الإشارة، "فصـار كجزء في التعريف للألف واللام، ولا يفصل بين الألف واللام وما اتصلا به".

وهذا تعليلُ السيرافي([٢٠٢]).

ب ـ أن كل نعتٍ لابد فيه من ضميرٍ يعود إلى الموصوف لربطه به إلا أسـماء الإشـارة فإنهـا لا تُوصف إلا بالجوامدِ أو ما قام مقامها، والجوامد لا تحتمل الضمير، فجعلوا رابطها باسمِ الإشارة المشاكلةَ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمع، ولوقيل: مررت بهذين الطويل والقصير؛ لزالت المشاكلةُ التي هي الـرابطُ.

وهذا التعليلُ لابن عصفور([٢٠٣]).

جـ ـ حكى أبو بكر مبرمان عن بعض أهل النظر أنه قال: "إنما لم أقل: مررت بهـذين الطويـل والقصير؛ لأن الإشارةَ تذهب، وذلك أنك إذا قلت: بهذين الطـويلين؛ فالإشـارةُ واحـدةٌ، وإذا عطفـتَ فالمعطوفُ يذْهب بالإشارة."([٢٠٤]).

وهذا التعليلُ فيه نظر؛ لأنه يقتضي منع البدل وعطف البيان، وهما جائزان كما سيأتي في المسألـةِ التالية.

٧- جواز تفريق عطفِ البيان والبدل بعد اسم الإشارة غير المفرد

تقدم في المسألةِ السابقة امتناع: مررتُ بهذين الطويل والقصير، على النعتِ. ونُقِلَ عن أبي إسـحاق الزيادي جوازه على البدل وعطفِ البيان([٢٠٥]).

وفي كلامِ سيبويه وابن السراج ما يشعر بالجواز؛ لأنهما قيدا المنع بجعل ما بعد اسمِ الإشارة نعتـاً([٢٠٦]).

وعندي أن البدلَ أقوى ـ هنا ـ من عطفِ البيان؛ لأن البدلَ في تقدير المستقِل بمقتضـى العا مل،

وعلى نية تكرير العامل([٢٠٧]).

أما عطفُ البيان فأشبه شيءٍ بالنعتِ في بيان المتبوع، "فهو من تمامه كما أن النعتَ من تمام المنعوت."([٢٠٨]).

٨- جواز العطفِ المضمر المجرور المؤكدِ

نقل الزجاج والسيرافي أن النحويين مجمعون على قبح العطف على المضمر المجرور من دون إعادةِ الجار([٢٠٩]).

ونقل غيرهما في المسألةِ خلافاً، وتفصيلُه على النحو الآتي:

١ ـ ذهب جمهور البصريين إلى المنع المطلق في غير الشعر([٢١٠])، واحتجوا بحجتين:

إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين([٢١١]).

والأخرى: أن المعطوفَ نظير المعطوف عليه في موضعه من العامل، والتّعاقب بينهما جائز، ولا يصلح أن يعاقب المضمر المجرور المعطوفَ؛ لأنه ليس له منفصلٌ([٢١٢]).

وقد تبعهم كثير من النحويين([٢١٣]).

٢ ـ عزي إلى الكوفيين القُبح([٢١٤])، ونص عليه الفراء في (معاني القرآن)([٢١٥])، ولكنه خالفه في موضع آخر، فأجاز العطفَ مطلقاً([٢١٦]).

٣ ـ عزي إلى يونس([٢١٧])، وقطرب([٢١٨])، والأخفش([٢١٩]) والكوفيين([٢٢٠]) الجواز المطلق.

والذي في (معاني القرآن) للأخفش المنع([٢٢١])، فلعله رجع إلى قول أصحابه البصريين.

وتوقّف بعض الباحثين في عزو الجواز إلى الكوفيين([٢٢٢])؛ لأن ثعلباً نَقَلَ عن الكسائي منْع العطفِ على المضمر([٢٢٣])، ولأن الفراء نص في (معاني القرآن) على المنع.

وقد تقدم أن الفراء اختلف كلامه في المسألة، فقبحها في موضع، وأجازها في موضع آخر، فلعل من عزا إلى الكوفيين الجواز وقف على القول الثاني، ولم يقف على الأول.

٤ ـ ذهب الجرمي، والزيادي إلى الجواز المقيد بتأكيد الضمير، نحو: مررت بك أنت وزيدٍ، ومررت به نفسه وزيدٍ([٢٢٤])؛ قياساً ـ فيما يظهر ـ على جواز العطفِ على ضمير الرفع المتصل المؤكد.

وعزي هذا المذهب إلى الفراء([٢٢٥])، ولم أقف عليه في (معاني القرآن).

ونقل عن الزيادي تعليلُ منع العطف إذا لم يؤكد الضمير بشبهه بالتنوين([٢٢٦])، ويفهم منه أن الشبه قد زال بالتأكيد.

هذا ورد الرماني قياس الضميرِ المجرورِ على الضمير المرفوع، فقال "ويجوز: فعلتَ أنت وزيد، ولا يجوز: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ؛ لأن (أنت) مستعار للمجرور والمنصوب، فهو لا يعتَد به، وتصير الحقيقةُ:

مررتُ بك وزيدٍ، وهي لا تجوز، مع أن (أنت) يظهر حالَ الضمير في: فعلتَ، أتم الظهور؛ إذ يظهر حالُه في الخطاب، وفي الرفع، وليس كذلك سبيلُه مع المجرور والمنصوب؛ لأنه موضوع للمرفوع، ومستعار في هذين، واتصالُ المجرور أشد؛ لأنه معاقب للتنوين، ومع الاسم بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فالكلام ناقص، وليس كذلك: فَعلْتَ؛ لأنه جملةٌ، والضمير بمنزلة المنفصل من هذا الوجهِ".([٢٢٧])

والراجح - عندي - الجواز المطلق، وهو اختيار الشلوبين([٢٢٨])، وابن مالك([٢٢٩])، وأبي حيان([٢٣٠]).

ومرجحاتُه ما يأتي:

١ - وروده في قراءةِ حمزةَ {واتقوا الله الذي تَساءلون بِهِ والأرحامِ}([٢٣١]) بجر (الأرحامِ)، عطفاً على الهاء في (به)، وهي قراءةٌ سبعيةٌ، لا يصح الحكم عليها بالقبح. وهو ما قاله الفراء([٢٣٢])، ولا بالضعف وهو قولُ الفارسي([٢٣٣])، ولا بعدمِ الجواز، وهو حكم المبرد([٢٣٤]) ولا تخطئتُها، وهو مذهب الزجاج([٢٣٥]). غفر الله لهم جميعاً.

وأشنع من هذا قولُ الرضي: "ولا نسلم تواتر القراءاتِ"([٢٣٦]).

هذا، ووجه ابن جني القراءةَ على حذفِ الباءِ من (الأرحامِ)؛ لتقدمِ ذكرها، وشَبهه بالحذفِ في: بِمن تمرر أمرر([٢٣٧]).

وفي هذا نظر؛ لأن الجار لا يعملُ مضمراً من غير عِوضٍ([٢٣٨])، كما أن المثالَ غير مشْبِهٍ للآية، فالجار في المثال حذِفَ مع مجروره، وفي الآيةِ بقي المجرور.

وقيل: إن الواو في (والأرحام) للقسم، ولله أن يقْسِم بما شاء من خَلْقه([٢٣٩]).

وتُؤيد العطفَ على الهاءِ قراءةُ ابن مسعودٍ: {وبالأرحامِ}([٢٤٠]).

٢ - قولُ الرسول ﷺ: "إنما مثَلُكُم واليهودِ والنّصارى كرجلٍ استعمل عمالاً..."([٢٤١]).

٣ - قولُ بعض العرب: "ما فيها غيره وفرسِه"([٢٤٢]).

٤ - أشعار العربِ، ومنها قولُ الشّاعر:

فاليوم قربتَ تهجونا وتشتمنا فاذْهب فما بك والأيامِ من عجبِ([٢٤٣])

وقول مسكين الدارمي:

تُعلقُ في مثل السواري سيوفُنا وما بينَها والكعبِ غَوطٌ نفانفُ([٢٤٤])

وثَم شواهد أخر([٢٤٥]).

أما حجتا المانعين، فضعفهما ابن مالك:

فضعفَ الاحتجاج بِشَبهِ ضمير الجر بالتنوين؛ لأن هذا "لو منَع من العطف عليه بلا إعادةِ الجار لمنع

منه مع الإعادةِ؛ لأن التنوين لا يعطَفُ عليه، ولأنه لو منَع من العطْفِ عليه لَمنع من توكيدِه والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدلُ منه، وضمير الجر يؤكد ويبدلُ منه بإجماعٍ."([٢٤٦]) .

وضعف الاحتجاج بتعاقُب المعطوفِ والمعطوفِ عليه بجواز: رب رجلٍ وأخيه، وأشـباهِهِ ممـا لا يصِح أن يحل المعطوفُ فيه محل المعطوفِ عليه([٢٤٧]) .

٩- العطفُ بالفاء بعد بين المضافةِ إلى المفردِ

قال امرؤ القيس:

قِفا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنْزِل بِسِقْطِ اللوى بين الدخول فحومل([٢٤٨])

هذه روايةُ المفضل، والفراءِ، وثعلبٍ، وجماعةٍ من أهل الشعر([٢٤٩]) .

وردها الأصمعي والزيادي، قال أبو أحمد العسكري: "قال أبو إسحاقَ الزيادي: هو (الدخول وحومل) ، ولا تكون (فحومل)؛ لأنك لاتقول: رأيتُك بين زيدٍ فعمرٍو، وهذا سمِعه الزيادي من الأصمعي، فسألـتُ ابن دريد عن الروايةِ، فحكى ما قال الأصمعي، لم يزد عليه([٢٥٠])"

ويؤخذ من هذا النص ما يأتي:

١ ـ أن روايةَ الأصمعي والزيادي (وحومل)، ولا يجيزان غيرها.

٢ ـ أنهما يمنعان العطفَ بالفاءِ بعد (بين) المضافةِ إلى المفرد؛ لأن الفاء تقتضي التفريقَ، وهو منافٍ لما تُفهمه (بين) من الاجتماع([٢٥١]) .

فأما روايتُهما فذكر المبرد أنها أَصح الرواياتِ([٢٥٢]) ، ولكن الروايةَ الأخرى نقلها علمـاء ثقـاتٌ، فردها تحكم.

وأما منع العطفِ بالفاءِ بعد (بين) المضافِة إلى المفردِ؛ فصحيح، لادَخَلَ فيه إن حمل ال كلام علـى ظاهره؛ لأن (بين) موضع للتوسطِ بين اثنين منفصلين، أو اثنين مجتمعين في لفظةٍ، أو جماعةٍ مفرقة، أو جماعةٍ مجتمعةٍ في لفظةٍ([٢٥٣]) .

فإن احتمل الكلام التأويل جاز العطفُ عند جماعةٍ من أهل العلم، ومنه روا يةُ (فحومـل)، ولكنهـم اختلفوا في التأويل:

فذهب الفراء إلى أنه على حذفِ مضافٍ دال على الجمع، والتقدير: "بين أهل الدخول فأهل حومل"([٢٥٤]) .

وذهب ثعلب والنّحاس إلى أن (الدخول) اسم يشتمل على مواضع، فلفظُه مفرد، ومعناه جمع"([٢٥٥]) .

وذهب هشام بن معاويةَ إلى أن التقدير: ما بين الدخول إلى حومل، فأسقط (ما)، والفاء بمعنى (إلى)([٢٥٦]) ، وأجازه أبوبكرٍ البطليوسي([٢٥٧]) .

وقول هشامٍ خَطَأٌ عند الفراءِ؛ لأن (ما) حد بين الشيئين، فلا يجوز سقوطُها([٢٥٨]) . وإنما يجوز عنده حذفُ (بين) بعد (ما)، وحمل عليه قولَه تعالى {إن ا لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضةً فما فوقها}(

[٢٥٩]، وحكى: مطِرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ، أي: ما بين زبالةَ إلى الثعلبية[٢٦٠].

ويرجح ما ذهب إليه ثعلب والنحاس عدم تكلفِ الحذفِ، وقولُ حسان:

أَسأَلْتَ رسم الدار أم لم تَسأَلِ   بين الجوابي فالبضيع فحومل[٢٦١]

أراد بالجوابي جابيةَ الجولان، وهي قريةٌ هناك[٢٦٢]، ولكنه جمعها؛ لاشتمالها على مواضع.

١٠- الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية

تقولُ العرب: خرجتُ فإذا زيد، وقد اختلفَ العلماء في هذه الفاءِ على ثلاثةِ آراءٍ:

الأولُ: أنها زائدةٌ لازمةٌ، وهو مذهب المازني[٢٦٣]، وعزي إلى الفارسي[٢٦٤]، واختـاره ابـن جني في: سر الصـناعة[٢٦٥].

والثّاني: أنها دخَلَتْ على حد دخولها في جوابِ الشرط، وهو مذهب الزيادي[٢٦٦]، واختـاره أبـو البقاءِ العكْبري[٢٦٧].

والثالث: أنها عاطفةٌ، وهو مذهب أبي بكر مبرمان[٢٦٨]، واختاره ابن جني في الخصائص[٢٦٩]، والهروي[٢٧٠]، والرضي[٢٧١]، وأبو حيان[٢٧٢].

وقد نُقدت هذه الأقوالُ، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: قولُ المازني، وقد اعتُرض من وجهٍ واحدٍ، وهو أن الفاء لازمةٌ ولو كانت زائدةً لما لزمت[٢٧٣].

وأجاب ابن جني عن هذا بأن من الزيادة ما يكون لازماً في كلامهم كـ(ما) في قولهم: آثـراً ما[٢٧٤].

ثانياً: قولُ الزيادي، والاعتراض له من وجهين ذكرهما ابن جني:

أحدهما: أن الكلام ليس فيه معنى الشرطِ.

والآخر: أن (إذا) ـ على التسليم بمعنى الشرطِ ـ تُغني عن الفاء، كما أغنت في قولهِ تعـالى: {وإن تُصبهم سيئةٌ بما قد مت أيديهم إذا هم يقْنَطُون}[٢٧٥].

ثالثاً: قولُ مبرمان، والاعتراض له من وجهٍ واحدٍ، وهو أن ما بعد الفاءِ جملةٌ اسميةٌ، وما قبلها جملةٌ فعليةٌ، وحكم المعطوفِ أن يكون وفْقَ المعطوفِ عليه.

وهذا الاعتراض ذكره ابن جني في: سر الصـناعة[٢٧٦].

ودفَعه في الخصائصِ بأن الجملة الاسميةَ المصدرةَ بظرفٍ يجوز عطفُها على الجملةِ الفعليةِ، لقـوة شَبهِ الظرفِ بالفعل، ومنه قولُه تعالى: {يوم تُبلى السرائر فماله من قُوةٍ ولا ناصر}[٢٧٧].

ويتبين من عرضِ هذه النقدات أن رأي الزيادي ـ رحمه ا ـ مرجوح؛ إذْ قوله لايخلو من أحـد وجهين:

الأول: أن يكون قد أراد أن الكلام متضمن معنى الشرط، وهذا معتَرَض بشيئين لا يمكن الانفصـالُ عنهما:

أحدهما: أن الشرط لا يصح إلا مع الاستقبال، والكلام ـ هنا ـ حكايةٌ عن حالٍ ماضيةٍ([٢٧٨]).

والآخر: أن الفاء لا تجتمع مع (إذا) في جواب الشرط([٢٧٩]).

والوجه الثاني: أن يكون أراد فاء السببية وهذا الوجه ذكره الرضي([٢٨٠])، وابـن هشـام([٢٨١]). والسببية معنى تُفيده الفاء، وليس نوعاً من أنواعها.

أما قولُ المازني ـ وهو الزيادةُ ـ وقولُ مبرمان ـ وهو العطف ـ فمحتمـلان؛ إلا أن أرجحهمـا مذهب مبرمان، لأن الزيادةَ خلافُ الأصل، فلا يصار إليها إلا إذا امتنع غيرها، أما العطفُ فهو الغالـب على الفاءِ، وهي في هذه المسألةِ تُفيد ما تفيده العاطفةُ من الترتيبِ والمعاقبـةِ والسببيـة، ولا يعـترض بمخالفةِ ما بعد الفاء لما قبلها؛ لأن الانفصالَ عنه من وجهين:

الأول: ما ذكره ابن جني في الخصائص. وقد تقدم.

والثاني: أن المعنى: خرجت ففاجأني زيد، والحمل على المعنى كثير في كلامهم([٢٨٢])، وإن كان الغالب في باب العطف أن يكون الحمل على معنى المعطوف عليه.

على أن الزمخشري يرى أن العامل في (إذا) فعلٌ مقدر من لفظِ المفاجأةِ([٢٨٣]).

وعلى قوله يسقط الاعتراض.

١١- جواز المجازاة بعد ظروف الزمان المضافة

منَع سيبويه في غير الشعر المجازاةَ بعد (إذْ)، و(حين) ونحوهما من ظروف الزمان، وفي كلامه ما يشعر بأن العرب لم تجاز بعدها، حيث يقول: "وإنما كرهوا الجزاء هاهنا؛ لأنه ليس من مواضـعه؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذْ إن تأتنا نأتك"([٢٨٤]).

واحتج ـ أيضاً ـ بأنها تصرف ما بعدها إلى الابتداء([٢٨٥]).

ومذهب سيبويه هو مذهب الجرمي والمازني([٢٨٦]).

وخالفهم الزيادي والمبرد، فأجازا: أتذكر إذْ من يأتنا نأته، في غير الشعر؛ لأن هذه الظروفَ لا تُغير إعراب مابعدها، ولا تختص بالدخول على الأسماءِ([٢٨٧]). وهذا ضابطُ المنع عندهما.

ولم يلق مذهبهما قَبولاً عند جمهور النحويين([٢٨٨])؛ إذ أخذوا بمذهب سيبويه محتجين بما يأتي:

١ ـ أن جملةَ الشرطِ مبهمةٌ، وإضافةُ الظرف إليها يزيلها عن معناها، ويقربها من التوقيت، و هذا الاحتجاج لابن ولادٍ([٢٨٩]).

٢ ـ أن موضع المضاف إليه من مواضع البيان، وجملةُ الشرط مبهمةٌ، فلا يصح أن تقع ذلك الموقع، وهذا احتجاج الرماني([٢٩٠])، وذكر ابن خروف نحوه([٢٩١]).

٣ ـ أن الشرطَ له صدر الكلام، فلا يعلق بما قبلَه، وإضافةُ الظرف إليه تُعلقه بما قبلَه، وهذا احتجاج الفارسي وابن جني([٢٩٢]).

وهذه الحجج غير مدفوعةٍ، فإذا أُضيف إليها أن العرب لم تستعمل المجازاةَ ـ فيما ذكر سـيبويه ـ بعد هذه الظروف في الشعر([٢٩٣])؛ كان المنع أقرب.

١٢- جواز المجازاة بعد (ما) التميميةِ

أطلق سيبويه وكثير من النحويين منع المجازاةِ بعد (ما) النافية في غير الشعر؛ لأنها تُغيـر الكـلام، فتصرفُه إلى الابتداءِ، وتقطعه عما قبلَه([٢٩٤]).

وفصلَ الزيادي والمبرد، فأجازا المجازاةَ بعد (ما) التميمية؛ لأنها لا تغير إعراباً، ويصلُـح بعدهـا الاسم والفعلُ.

ومنعاه بعد الحجازيةِ؛ لأنها تُغَيِّر إعراب ما بعدها([٢٩٥]).

فضابطُ المنع عندهما تغيير الإعرابِ، وضابطُه عند سيبويه تغيير الإعرابِ أو صرفُ الكـلام إلـى الابتداء([٢٩٦]).

ويعضد المنع ـ فيما أرى ـ أن أحداً لم ينقل عن العربِ المجازاة بعد (ما).

وثمة مرجح آخر، ذكره الرماني، وهو أن (ما) لنفي الحال، والشرطُ مستقبلٌ([٢٩٧]).

بقي التنبيه على أن الزجاجي أورد مجلساً للمبرد مع شيخه المازني، سأله فيه عن المجازاة بعد (ما) التميمية، فمنعها، ولم يعلق المبرد على كلامِ شيخه([٢٩٨]).

ولكن ما أوردتُه أولاً هو مذهبه في (المقتضبِ)، و(مسائل الغلط).

كما أن في نص الزجاجي سقْطاً لم ينبه عليه المحقّقُ، ولم أَسطِع استظهاره.

١٣- جواز المجازاة بعد: إن

منع سيبويه وجمهور النحويين المجازاةَ بعد: إن؛ لأن الشرطَ له الصدر، فلا يعملُ فيه مـا قبلَـه([٢٩٩]).

وورد في الخزانة أن المبرد نَقَلَ عن الزيادي جواز: إن من يأتِنا نأتِه، على غير إضمارٍ فـي: إن([٣٠٠]).

كما عزاه إليه الأعلم([٣٠١])، وكلامه موافقٌ لكلام المبردِ، فلعله نَقَلَه عنه.

والجواز مخالفٌ لما نُقِل عن الزيادي من تعليل المجازاةِ بعد (إذْ)، و(ما) التميميةِ بأنهما لـم تُغيـرا إعراب ما بعدهما([٣٠٢]).

والشك في نَقْل المبردِ بعيد؛ لأنه تلميذُ الزيادي، ولا يبعد أن يكون الزيادي قد اختلف كلامه.

١٤- جواز الإخبار عن البدل المطابق

اختلف النحويون في الإخبار بالذّي و(أل) عن البدل وحده:

فأجاز الأخفشُ والزيادي الإخبار عن البدل المطابق([٣٠٣])، فتقولُ على مذهبهما في: رأيتُ زيداً أخاك، إذا أخبرت عن (أخاك): الذي رأيتُ زيداً إيّاه أخوك، فتضع موضع البدل ضميراً، وترفع(أخوك)

خبراً عن (الذي)([٣٠٤]) .

وذهب المازني إلى أن الإخبار عن البدل وحده قبيح في كل أقسامه؛ لخلو جملةِ الصلةِ من عائدٍ إلى الاسم الموصول([٣٠٥]) .

ونقل المبرد عن قومٍ أن الإخبار يكون عن المبدل منه، ثم يذكر البدلُ تابعاً له([٣٠٦]) ، فإذا أُخبر عن (أخاك) في المثال السابق؛ قيل: الذي رأيته زيد أخوك، فيوضع موضع المبدل منه ضمير يعود إلى الاسم الموصول، ويرفَع المبدلُ منه خبراً عن (الذي)، ويبقى (أخوك) تابعاً له.

واختار هذا القول ابن عصفور، وابن أبي الربيع([٣٠٧]) .

ويرجحه أن النحويين وضعوا باب الإخبار لتمرين المتعلم، وتذكيره مايجوز و مالا يـ جوز([٣٠٨]) ، وهذا الغرض يحققه منع الإخبار عن البدل وحده؛ إذ يتذكر المتعلم أن جملةَ الصلة لا تخلو من عائد.

١٥- منع الإخبار عن بدل بعض من كل وبدل الاشتمال

أجاز الأخفشُ والزيادي ـ كما تقدم ـ الإخبار بالذي و(أل) عن البدل المطابق، واختلفا في الإخبـار عن بدل بعضٍ من كُل وبدل الاشتمال:

فأجاز الأخفشُ الإخبار عن البدل وحده في هذين القسمين([٣٠٩]) ، فيقول في: مضى الليلُ نصفُه، إذا أخبر عن البدل: الذي مضى الليلُ هو نصفُه، فيضع موضع البدل (هو)، ويبدِلُه من (الليـل)، ويجـعل (نصفه) خبراً عن (الذي). ويقول في: أعجبني زيد خُلُقُه، إذا أخبر عن البدل: الذي أعجبني زيـد هو خلقُه. والكلام عليه كالكلام على المثال السابق.

ومنَع الزيادي الإخبار عن البدل وحده في هذين القسمين؛ لأن الضمير الذي يحل محل البدل لا يـدل على الجزء، ولا على الاشتمال([٣١٠]) .

ومقتضى كلامه أن الإخبار يكون عن المبدل منه، ويذكر البدلُ بعده تابعاً له، فيقال في المثال الأول: الذي مضى الليلُ نصفُه، ففي (مضى) ضمير يعود إلى (الذي)، حل محل المبدل منـه، و(الليـل) خبـر (الذي)، و(نصفه) بدلٌ.

ويقال في المثال الثاني: الذي أعجبني زيد خلقُه، وقصته كقصة المثال السابق. وقد تقدم في المسألـة السابقة أن الراجح في الإخبار عن البدل هو الإخبار عن المبدل منه والبدل معاً؛ لئلا تخلو جملةُ الصـلةِ من عائدٍ إلى (الذي)، وفي هذه المسألة انضافَ إلى ذلك ما ذكره الزّيادي، فالمنع ـ إذن ـ أَوْلى.

١٦- منع دخول حرف التعريف على العدد المضاف

قال الزيادي: "تقولُ: ما فعلتْ ثلاثةُ الدراهم التي أعطيتك"، وأنشد قولَ ذي الرمة:

وهلْ يرجِع التسليم أو يكشف العمى ثلاثُ الأثافي والرسوم البلاقع([٣١١])

وقولَ الفرزدق:

مازال مذْ عقدتْ يداه إزاره فسما فأدرك خمسةَ الأشبار([٣١٢])

ثم قال: "وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، والمائة الألفِ الدرهمِ، وقد حدثنا أبو زيد أن قو ماً مـن العرب يتكلمون بذلك، وليسوا فصحاء، فسألنا الذين يقولون ذلك: كيف تقولون: هذا النـصف ا لدرهم، والثلث الدرهم؟ فلم يدخلوا الألف واللام على المضاف، قلت: فما فصلٌ بينهما؟ قال: تكلموا بذلك، و لم

يتكلموا بهذا"([٣١٣]).

أورد الزيادي في هذا النص مذهبي العلماء في دخول (ال) على العدد المضاف إلى ما عرف بها:

المذهب الأول: المنع، وهو مذهبه، ومذهب أصحابه البصريين، فلم يجيزوا غير: ثلاثة الدراهم([٣١٤])؛ لأن المعرفين لا يجتمعان في كلمة واحدة([٣١٥]).

والمذهب الثاني: الجواز، وهو قول الكسائي وابن السكيت([٣١٦])، وعزي إلى الكوفيين([٣١٧])، ولهم حجتان:

الأولى: أن ذلك ورد عن بعض العرب.

والثانية: القياس على نحو: الحسن الوجهِ([٣١٨]).

على أن الفراء ذكر هذا الرأي، واحتج له، ولكنه لم ينص على جوازه، حيث قال: "فإن قلتَ: الخمسة العشر؛ لم يجز؛ لأن الأول غير الثاني؛ ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسةُ الأثوابِ ـ لمن أجازه ـ تجد الخمسة هي الأثواب، ولا تجد العشر الخمسةَ"([٣١٩]).

هذا ودفع البصريون ومن نحا نحوهم حجتي الكوفيين:

فأما الرواية فاختلف موقفهم منها:

فأبو زيد ـ فيما روى عنه الزيادي والجرمي([٣٢٠]) ـ حكم على من نُقلت عنه بعدم الفصاحة.

وذكر المبرد أن "مما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافُه. فرواية برواية، والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال"([٣٢١]).

ولا يلزم الوجه الأول الكوفيين؛ لأنهم يجيزون: ثلاثة الأثواب([٣٢٢]).

وحكم عليها ابن مالك بالشذوذ، فلا يقاس عليها([٣٢٣]).

وأما القياس على: الحسن الوجهِ؛ فدفعه جماعةٌ، وفرقوا بين الإضافتين([٣٢٤])؛ لأن إضافة العدد معنوية تفيد التعريف، وإضافة الصفة المشبهة لفظية ترفع القبح.

وخلاصة القول أن الخلاف في المسألة أثر من آثار الخلاف بين الفريقين في مستوى الاحتجاج.

الفَصلُ الثّالثُ : آراؤه التصريفيةُ

١٧- وزن أشياء

اختلف النحويون في وزن (أشياء) على ثلاثةِ أقوال:

الأول: أنها على وزن: لَفْعاء، وأصلُها: شيئاء، على: فَعلاء، ثم قُلبت، فجعلت الهمزةُ التي هي لام أولاً، وهذا قولُ الخليل، وسيبويه، والمازني، والمبردِ، والزجاج، والنحاس، وابن جني، وجمهور البصريين([٣٢٥]).

وهي على قولهم اسم جمع، مثل: القَصباء، والطرفاء([٣٢٦]).

والثاني: أن وزنها (أَفْعال)، جمع: شَيءٍ، ولم تُصرف؛ لأنها أشبهت (فَعلاء) في الجمع، فقيل: أَشاوى كصحارى، وَأشياوات كصحراوات. وهذا قولُ الكسائي وأبي عبيد[٣٢٧]، وتبعهما السخاوي[٣٢٨]، كما وافقهما أبو حاتم السجستاني، إلا أنه لم يعلل منع الصرف بما ذكراه، وإنّما قال: "وكان يجب أن تنصرف إلا أنها سمعت عن العرب غير مصروفةٍ، فاحتال لها النحويون باحتيالاتٍ لا تصح"[٣٢٩].

والثالث: أن وزنها (أفعاء)، وأصلُها: أشيئاء، على: أفعلاء، فحذفت الهمزة الأولى التي هي لام؛ لاجتماع همزتين بينهما ألفٌ، فكأنه قد اجتمع ثلاث ألفات، أو ثلاث همزات.

وهذا قول الأخفش[٣٣٠]، والفراء[٣٣١]، والزيادي[٣٣٢].

واختلف الأخفشُ والفراء في مفردها، فذهب الأخفشُ إلى أنه: شَيء، غير محذوف[٣٣٣]، وذهب الفراء إلى أنه: شَيء، المحذوف من: شيئ، مثل: هيِنٍ، وهيْنٍ، فجمعوه على: أفعلاء، كما جمعوا (هيناً) على: أَهوناء[٣٣٤].

ولم ينقلْ عن الزيادي رأيه في المفرد.

وفيما يأتي عرض لما نُقدت به هذه الآراء؛ ليتبين أرجحها، ومرجحاتُه:

أولاً: رأي الخليل وسيبويه:

نقل ابن جني عن الفراءِ أنه أنكر قولَ الخليل وسيبويه، وقال: "إن فيه حملاً على الكلمة إذا جعلها: لَفْعاء؛ لما دخلها من القلب؛ ولأنهم جمعوه جمع ما واحده محرك العين مؤنثٌ بالهاء نحو: طَرفة وطَرفاء، وقَصبة وقَصباء"[٣٣٥].

وهذا الإنكار لا يلزم الخليل وسيبويه؛ لأن (أشياء) عندهما اسم جمعٍ، وليس جمعاً[٣٣٦].

أما القلب فغير مستنكرٍ؛ لوروده في كلامِ العربِ[٣٣٧].

ثانياً: رأي الكسائي:

ألزم الفراء وغيره الكسائي ألا يصرفَ: أسماء، وأبناء؛ لأنها تُجمع على: أَسماوات، وأَبناوات[٣٣٨].

وضعفَ الرضي مذهب الكسائي بقولهم: أَشايا، وأشاوى، في جمع: أَشْياء؛ لأن (أفعالاً) لا يجمع على: فَعالى[٣٣٩].

ثالثاً: رأي الأخفش والفراءِ والزيادي:

اعتُرض رأيهم بما يلي:

أ ـ أن تصغير (أشياء): أُشَياء، فلو كانت على (أَفعلاء) لصغر واحدها ثم جمع، فقيل: شُييئات؛ لأن (أفعلاء) جمع كثرة. وهذا الاعتراض للمازني[٣٤٠].

ب ـ أن (فَعلاً) و(فَيعلاً) لا يجمعان على: أَفْعِلاء، إلا نادراً[٣٤١].

ج ـ أن العرب تجمع (أشياء) على: أَشاوى، وهذا الجمع لا يكون لأَفْعِلاء[٣٤٢].

د ـ رد ابن جني مذهب الفراء في مفرد (أشياء) بأن العرب لم تستعمل: شيئاً، فلو كان الأصلَ

لنطقوا به، كما قالوا: هين، وهين[٣٤٣] .

وبعد ثبتَ أن مذهب الخليل وسيبويه لا دخَلَ فيه.

١٨- أَصـ ـلُ مـ ـ ـه

مه اسم لفعل الأمر (انكفِفْ)، وهو ثُنائي الوضع[٣٤٤] .

وقد يظَن أن أَصلَه (مهلاً)؛ لقُربِ المعنى؛ لذا أَبطَلَ الزيادي ذلك قائلاً: "الدليلُ على أن (مه) ليس من قولك: مهلاً؛ أنه ليس في الدنيا اسم انْصرفَ وهو تام، وامتَنَع من الصرفِ وهو ناقص[٣٤٥] ".

وقد رد المازني هذا الاستدلالَ محتجاً بأن (قطْ) المخففةَ بنيتْ ناقصةً، وأُعربت تامةً؛ إذْ هي ـ كمـا ذكر سيبويه ـ مخففةٌ من: قطَطْتُه قطّاً[٣٤٦] .

وقوى الفارسي اعتراض المازني ببنائهم (بخْ) مخففاً، وإعرابهم إياه مثقلاً[٣٤٧] ، كقول العجاج:

في حسبٍ بخ وعز أَقْعسا[٣٤٨]

فاستدلالُ الزيادي ـ رحمه ا ـ مبني على استقراءٍ ناقص.

١٩- زفَفْتُ وأَزفَفْتُ بمعنى واحدٍ

تقول العرب: زفَفْتُ العروس، أي: أَهديتها. هذا كلام جمهورهم[٣٤٩] .

ونقلَ الزيادي عن بعضهم: أَزفَفْتُ العروس، بمعنى: زفَفْتُ. قال المبرد: "وحدثني أبو عثمان المازني قال: حدثني الزيادي قال: سمعت قوماً من العرب يقولون: أزففت العروس، وهي لغة"[٣٥٠] .

ولا يمكن الجزم بأن الزيادي أولُ ناقلٍ لهذه اللغةِ؛ لأن أبا عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) ذكرها[٣٥١] ، وهو معاصر للزيادي.

وقد تناقل هذه اللغةَ بعدهما كثير من علماء اللغة والنحو، ولم ينكروها، ومنهم: ا بن قتيـبة[٣٥٢] ، والزجاج[٣٥٣] ، وابن القوطية[٣٥٤] ، والسرقُسطي[٣٥٥] ، وابن سيده[٣٥٦] ، وابن القَطّاع[٣٥٧] ، والجواليقي[٣٥٨] .

٢٠- استعمالُ فعيل وفعول لغير المفرد

ذكر سيبويه أن الاستغناء عن الخبر قد جاء في الشعر[٣٥٩] ، وأنشد أبياتـاً منهـا قـولَ ضابئ البرجمي:

فَمن يك أمسى في المدينةِ رحلُه فإني وقياراً بها لغَريب[٣٦٠]

وقولُ ابن أحمر:

رماني بأَمرٍ كُنْتُ منه ووالدي بريئاً ومن أَجل الطوي رماني[٣٦١]

وقولُ الفرزدق:

إني ضمِنْتُ لمن أتاني ما جنى وأَبى فكان وكنتُ غير غدور[٣٦٢]

ففي البيت الأول كان الوجه: لغريبان، ولكنه وضع الواحد موضع الاثنين؛ استغناء بخبر (قياراً).

ومثله (بريئاً) في البيت الثاني، (وغدور) في البيت الثالث.

ونقل السيرافي أن الزيادي نقد سيبويه، فقال: "فَعيلٌ وفَعولٌ قد يكونان للجماعة والواحـد، والمذكـر والمؤنث، ومن ذلك قولهم: رجلٌ صديقٌ، وقوم صديقٌ، ورجلٌ خليطٌ، وقوم خليطٌ، ورجلٌ عـدو، وقـوم عدو، كما قال تعالى: {إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً}([٣٦٣]) ... فيجوز أن يكون: غدور، وبـريء للاثنين"([٣٦٤]).

وأضاف الصفار أن الاعتراض يشمل بيت البرجمي؛ لأن (لغريب) فيه على (فعيل)([٣٦٥]).

فالزيادي ـ إذن ـ يرى أن استعمال (فعيل) و(فعول) لغير الواحد قياس مطرد ويجـيز أن تحمـل الأبياتُ على هذا، فلا تكون شاهداً على ما ذكره سيبويه من الاستغناءِ عن الخبر، ووضع الواحد موضع الاثنين.

وقد ذهب مذهب سيبويه ابن السيرافي، وأبو نصر القرطبي، والصفـار([٣٦٦])، ورد الأخـير نـقد الزيادي محتجاً بأن مجيء (فعيل) و(فَعول) لغير المفرد مقصور على السماع([٣٦٧]).

كما أخذ به أبو عبيدة غير أنه لم يقصر جواز وضع الواحد موضع غيره، والاسـتغناء عـن أحد الخبرين على الضرورة([٣٦٨]).

وأجاز الفراء في السعة الوجهين: ما ذكره سيبويه، وما ذكره الزيادي([٣٦٩])، واستشهد على الأخير بقوله تعالى: {إنا رسولُ رب العالمين}([٣٧٠]).

وهذا ظاهر كلام الأخفش أيضاً حيث يقول: "وقوله: {إنا رسول رب العالمين} وهذا يشبه أن يكـون مثل (العدو)، وتقول: هما عدو لي"([٣٧١]).

وهذا يتفق مع مذهب الزيادي.

ويقول في موضع آخر: "وقال: {عن اليمين وعن الشمال قعيد}([٣٧٢])، ولم يقل: عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد، ذكر أحدهما واستغنى، كما قال: {يخرجكم طفلاً}([٣٧٣])"([٣٧٤]).

وهذا موافق لمذهب سيبويه.

وذهب الزجاج والرماني إلى أن أحد الخبرين في الأبيات حذف؛ لدلالة الخبر المذكور عليه([٣٧٥])، واختاره أبو حيان([٣٧٦]).

وأجاز ابن عصفور الأوجه الثلاثة: ما ذهب إليه الزيادي، وما ذهب إليه سيبويه، ومـا ذهـب إليـه الزجاج، بيد أنه قصر الأخيرين على الضرورة([٣٧٧]).

وذهب الكوفيون غير الفراء إلى أن (قياراً) في بيت البرجمي، و(والدي) في بيت ابن أحمر منصوبان على المفعول معه([٣٧٨])، فلا شاهد فيهما على الاستغناء عن الخبر؛ لأن المخبر عنه واحد.

وقد أبطل الصفار هذا المذهب بأنه مخالفٌ للسماع؛ لأن العرب تقول: كنتُ وعمراً كالأخوين، ولا

تقول: كالأخ، فدلّ هذا على أن الكلام بني على الاثنين([٣٧٩]).

وبالجملة فإن ما ذهب إليه أبو إسحاقَ الزيادي جيد بالغٌ؛ لأن الشواهد عليه تضافرت، ومنها غير مـا تقدم قوله تعالى: {والملائكة بعد ذلك ظهير}([٣٨٠])، وقوله: {وحسن أولئك رفيقا}([٣٨١])، وقوله: {فلما استيئسوا منه خلصوا نجياً}([٣٨٢])، وقوله {وإن كان من قوم عدو لكم}([٣٨٣]).

وقول رؤبة:

دعها فما النحوي مِن صديقها([٣٨٤])

وقول قَعنَب بن أم صاحب:

ما بالُ قومٍ صديقٍ ثم ليس لهم دين ولا لهم عهد إذا اُئتُمِنوا([٣٨٥])

٢١- جمع كَوة على كِوى شاذ

روى أبو إسحاق الزيادي عن الأخفش في جمع (كَوة)([٣٨٦]): كِوى، مثل: بدرة وبِدر([٣٨٧]).

وقال: وهو شاذ([٣٨٨]).

وإنما حكم عليه بالشذوذ؛ لأن القياس في جمع (فعلة): فِعال([٣٨٩]). وقد ورد عن العـرب: كِـواء، على القياس([٣٩٠]).

وأجاز الفراء وابن السـكيت أن يكون (كِوى) جمع: كُوة، على لغة الضم([٣٩١])، والقياس في جمع (فُعلة): فُعل، إلا أن (فِعلاً) قد ينوب عنه، نحو: صورة وصِور، وقُوة وقِوى([٣٩٢]).

٢٢- جهرم مفرد وجمعه جهارم

قال رؤبة:

بل بلدٍ ملء الفِجاج قَتَمه لا يشْترى كتانُه وجهرمه([٣٩٣])

اختلف علماء العربية في قوله: (وجهرمه) على النحو الآتي:

١ ـ ذهب الأصمعي وأبو عمرو الشيباني إلى أن رؤبةَ قد غَلِطَ؛ لأن (جهرم) اسم بلد بفارس، فظنـه ثياباً([٣٩٤]).

٢ ـ وذهب الزيادي وأبو حاتم إلى أن (الجهرم) مفرد، وهو البساط من الشعر، وجمعه: جهـارم([٣٩٥]).

٣ ـ وأجاز الفارسي فيه وجهين:

الأول: أن يكون (جهرم) اسم جنسٍ جمعي، ومفرده: جهرمي([٣٩٦])، وهو البساط المنسوب إلى (جهرم) من بلاد فارس، كما قالوا: سِنْد وسندي، وهند وهنْدي.

وقد يحمل على هذا قول الليث: "جعله اسماً بإخراج ياء النسبة"([٣٩٧]).

والثاني: أن يكون على حذف مضاف، والتقدير: وبسط جهرمِه([٣٩٨])، "كأن (جهـرم) اسـم البلـد أضيف إلى ضمير (بلد)"([٣٩٩]).

٤ ـ وذهب علي بن حمزة البصري إلى أن الأصل (جهرميه)، فحذف ياءي النسب([٤٠٠]).

وأرجح هذه الأقوال قولُ الزيادي وأبي حاتم، والوجه الأول مما ذكره الفارسي؛ لأنهما لا دخَل فيهما.

ويمكن الجمع بينهما، فيكون (جهرم) اسم جنس جمعي، و(جهارم) جمعه، إذا تعددت أنواعه، كمـا قالوا: تَمر وتُمور([٤٠١]).

فأما ما ذهب إليه الأصمعي وأبو عمرو الشيباني فمركب صعب؛ لأن تخطئة العربي لا يصار إليهـا إذا كان ثمة وجه يحمل عليه كلامه.

وأما ما ذهب إليه علي بن حمزة فيضعفه أن حذف ياءي النسب من ضرورة الشعر([٤٠٢]).

وأما الوجه الثاني مما ذكره الفارسي؛ فهو وجه، ولكن عدم الحذف أولى.

الفصل الرابع : ملامح مذهبه النحوي

إن ما بقي من آراء أبي إسحاق الزيادي النحوية والتصريفية لا يصور منهجـه النحوي تصويراً كاملاً، ولكنه يضيء بعض الضوء على ملامحه.

ويلحظ في تلك الآراء ما يأتي:

أولاً: الاستقلالُ وعدم التعصب:

تقدم في الفصل الأول أن الزيادي بصري، تلمذ على شيوخ البصرة، ولكنـه لـم يكن مقلـداً، ولا متعصباً، والدليل على ذلك ما يلي:

١ ـ التفرد بآراء لم يسبق إليها:

ذهب إلى أن الفاء دخلت على (إذا) الفجائية على حد دخولها في جواب الشرط، وهذا رأي لم يسبـق إليه.

وذهب إلى جواز المجازاة بعد ظروف الزمان المضافة، و(ما) التميمة، و(إن)، وهذا قولٌ آخر هـو أبو عذرته.

واستدل على أن (مه) ليس منقوصاً من (مهلاً) بأن ليس ثمة اسم منصرفٌ وهو تام، وممنوع من الصرف وهو ناقص.

وهذا لم يستَدل به قبلَه، فهو ـ إذن ـ مجتهد غير مقلد.

٢ ـ مخالفة شيخه الأصمعي في (الجهرم)، فهو يراه مفرد نوع من البسط، وجمعه: (جهـارم)، والأصمعي يراه اسم بلد.

٣ ـ مخالفة بعض آراء سيبويه:

قال أبو سعيد السيرافي عن الزيادي: "وله نكتٌ في كتاب سيبويه في مواضـع، وخلافٌ لـه في

مواضع، قد ذكرناها في شرحه"([٤٠٣]) .

من هذا الخلاف: منعه تعدي: فعيل، وفَعِل، ومذهب سيبويه الجواز، ومنه منعه الوصف بكركرة وثِفنات، ومذهب سيبويه جواز وقوعهما صفة موطئة.

ومنه إجازته استعمال (فعيل) و(فعول) لغير المفرد باطراد، وسيبويه يفهم من كلامه قصره على السماع.

ومنه ذهابه إلى أن وزن (أشياء): أفعاء، ومذهب سيبويه: لفعاء.

ومنه إجازته العطفَ على الضمير المجرور المؤكد، ومذهب سيبويه المنع.

٤ ـ موافقة الكوفيين في بعض آرائهم:

وافق الكوفيين في إعراب المثّنى والمجموع على حده، فذهب إلى أن حروف اللين علاماتُ إعراب.

كما وافق الفراء في أن وزن (أشياء): أفعاء.

من أجل ذلك كله وصفَ مذهبه بالاستقلال وعدمِ التعصبِ.

ثانياً: مما يلُحظ في آرائه أن في بعضها تضييقاً، وفي بعضها توسعاً، وفي بعضها توسطاً.

فمن القسم الأول: منع تعدي: فعيلِ، وفَعِلِ، ومنع عطْفِ الجملةِ التي لا محل لها على الجملة التي لها محل.

ومن القسم الثاني: اطراد استعمال فعيلِ وفَعولِ لغير المفردِ، وجواز المجازاة بعد ظروف الزمان المضافةِ و(ما) التميمةِ، و(إن).

ومن القسم الثّالث: جواز العطف على المضمر المجرور المؤكد، وهذا مذهب وسطٌ بين المنع المطلق والجواز المطلق.

ومنه جواز الإخبار عن البدل المطابق ومنع الإخبار عن بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وهذا مذهب وسطٌ بين المنع المطلق والجواز المطلق.

إذن لا يمكن وصفُ منهجه النحوي بالتضييق، أو التوسع، أو التوسطِ.

ثالثاً: تميزت بعض آرائه بعدم التكلف والتأويل ومنها مذهبه في إعرابِ الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده، فقد أخذ بالظاهر، وهو أن حروفَ اللين علاماتُ إعرابٍ.

ومنها منعه العطْفَ بالفاء على المفردِ المضافة إليه (بين)؛ إذ الجواز يقتضي التأويل.

رابعاً: من منهجه التشدد في الاحتجاج، وهو منهج أصحابه البصريين؛ إذ منع نحو: الثلاثة الأثواب؛ لأن قائليها ليسوا بفصحاء.

خامساً: يلحظ فيما بقي من آرائه رد روايةٍ مخالفة لمذهبه، وهي روايةُ بيتِ امرئ القيس:

قِفا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنْزل بسِقْطِ اللوى بين الدخول فَحومل بالفاء.

وإنما ذلك أَثَر من آثار شيخهِ الأصمعي في مذهبه.

سادساً: يلحظ في آرائه ـ أيضاً ـ الاستدلالُ بالقياس:

من ذلك إجازته العطفَ على الضمير المجرور المؤكِدِ؛ قياساً على المضمر المرفوع المؤكِدِ.

كما يلحظ أنه لا يقيس على الشاذ، إذ حكم بالشذوذ على قولهم: كِوى، في جمع: كوة، ولم يقس عليه.

ومن منهجه في قياس النظير على النظير اشتراطُ الشبهِ في كل شيءِ، يدل على ذلك نقده استدلالَ سيبويه على استواء النصب والرفعِ في: عمرو لقيتُه وزيد كلمتُه، بجوازهما في: زيد لقيت أباه وعمرو؛

إذ قال معترضاً: "هذا غير مشبهٍ لذاك؛ لأن قولنا: وعمراً، ليس بجملة، وإنما هو اسم واحد ... و (عمر كلمته) جملةٌ قائمةٌ بنفسها".

سابعاً: اختلاف كلامه في مسألة واحدة، فقد نقل عنه جواز المجازاة بعد (إن)، ونقل عنه أن ضابط الجواز ألا تغير الكلمةُ إعراب ما بعدها.

أثر مذهبه فيمن بعده:

لقد كان لما بقي من آراء الزيادي صدى في آثار النحويين الخالفين، فقد ظهر من دراستها أن النحويين وقفوا منها موقفين:

الأول: الأخذ ببعضها:

من ذلك مذهبه في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية، فقد أخذ به العكبرى.

ووافقه المازني والمبرد وأكثر البصريين في منع تعدي: فعيل وفَعِل.

وذهب المبرد مذهبه في المجازاة بعد ظروف الزمان المضافة، و(ما) التميمية، وهو الجواز.

والثاني: نقدها:

نقد ابن جني مذهبه في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية، ونقد المازني استدلاله على أن (مَهْ) غير منقوص من (مهلاً) بأنه ليس ثمة اسم منصرفٌ وهو تام، وممنوع من الصرف وهو ناقص.

ورد الأعلم وابن خلف فهمه لقول سيبويه: "وهذا يكون على وجهين: على البدل، وعلى الصفة"، والمشار إليه (كِركِرة، وثفنات) في قول العجاج:

خوى على مستوياتٍ خمسِ كِركِرةٍ وثفناتٍ ملسِ

ورد الصفار جعله استعمال فعيل وفَعول لغير المفرد قياساً مطرداً، ورد الرماني إجازته المجازاة بعد ظروف الزمان المضافة و(ما) التميمية.

هذا موقف النحويين من آرائه مجملاً، وقد فُصل في الكلام على آرائه.

• • •

الحواشي والتعليقات

(١)انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٧، طبقات النحويين واللغويين ٩٩، الفهرست ٦٣، تاريـخ العلماء النحويين ٧٩، نزهة الألباء ١٨٢، إنباه الرواة ٢٠١/١، معجم الأدباء ١٥٨/١، الوافي بالوفيات ٥/ ٣٥٦، البغية ٤١٤/١.

(٢)انظر: نزهة الألباء ١٨٢.

(٣)إنباه الرواة ٢٠١/١.

(٤)المصدر السابق.

(٥)انظر: الكامل ٤٤٣/١.

(٦)انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٧، طبقات النحويين واللغويين ٩٩.

(٧)انظر: مراتب النحويين ٧٥.

(٨)انظر: عيون الأخبار ١٢٣/٤.

(٩)انظر: الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥.

(١٠)انظر: معجم الأدباء ١٥٨/١، الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥، البغية ٤١٤/١.

(١١)انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٨، الفهرست ٦٣، تاريخ العلماء النحـويين ٨٠، نزهـة الألباء ١٨٢، إنباه الرواة ٢٠١/١

(١٢)انظر: الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥.

(١٣)انظر: معجم الأدباء ١٥٨/١، الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥، البغية ٤١٤/١.

(١٤)انظر: مراتب النحويين ٧٥.

وانظر: الكامل ٤٠٥/١، الفصوص ٢٢٦/١، تعليق الفرائد ٢٩/٧، ٧٢.

(١٥)انظر: الحجة ١٤٧/١، وانظر: الخصائص ٤٢٨/٢.

(١٦)طبقات النحويين واللغويين ٩٣.

(١٧)مجم الأدباء ١٥٨/١.

(١٨)انظر: الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥، البغية ٤١٤/١.

(١٩)أخبار النحويين البصريين ٩٧.

(٢٠)انظر: الفهرست ٦٣، تاريخ العلماء النحويين ٧٩، نزهة الألباء ١٨٢، إنباه الرواة ٢٠١/١.

(٢١)أخبار النحويين البصريين ٦٦.

(٢٢)انظر: أخبار النحويين البصريين ٨٤ الفهرست ٦٢.

(٢٣)انظر: مراتب النحويين ١٢٢.

(٢٤)انظر: الفهرست ٦٧

(٢٥)انظر: الكامل ٤٠٥/١، ٤٤٣، ٧٠٣/٢، ٩٢٧، الفاضل ٩٤، ١١٥. وانظر: نزهة الألـباء ١٨٢.

(٢٦)انظر: الأمالي ١٣٠/١، ٢٧٦.

(٢٧)السابق ٢٤١/١ وترجمة أبي عصيدة في الفهرست ٧٩.

(٢٨)انظر: إنباه الرواة ٢٠١/١.

(٢٩)معجم الأدباء ١٦٠/١.

(٣٠)انظر: معجم الأدباء ١٦٠/١، الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥.

(٣١)انظر: معجم الأدباء ١٦١/١، الوافي بالوفيات ٣٥٦/٥.

(٣٢)الكامل ١٤٣٦/٣ وانظر: ديوان عمر ٤٩٢.

(٣٣)انظر: الفهرست ٦٣، نزهة الألباء ١٨٢، إنباه الرواة ٢٠٢/١.

(٣٤)انظر: تعليق الفرائد ٩٥/٧.

(٣٥)تعليق الفرائد ٢٩/٧.

(٣٦)المصدر السابق ٣٢/٧-٣٣.

(٣٧)المصدر السابق ٨٩/٧-٩٥. وتخريج الأحاديث والشواهد ثَمّ.

(٣٨)القائل مطرود بن كعب الخُزاعي. انظر: اللسان ١١٣/٩ (رجف).

(٣٩)انظر: الأمالي ٢٤١/١ـ٢٤٢.

(٤٠)انظر: التنبيه ٧٤.

(٤١)انظر: تهذيب التهذيب ٣٨١/٨، ١٦٢/١٠.

(٤٢)انظر: اللسان ٤٣٧/٣.

(٤٣)انظر: المعاني الكبير ٨١٤.

(٤٤)انظر: تصحيح التصحيف ٤٥، الخزانة ٤٥٩/٩.

(٤٥)انظر: شروح سقط الزند ١٨١٧.

(٤٦)انظر: الاقتضاب ٦٦/٣ـ٦٧.

(٤٧)انظر: تعليق الفرائد ٢٩/٧.

(٤٨)انظر: تعليق الفرائد ٣٢/٧.

(٤٩)انظر: تعليق الفرائد ٩٤/٧.

(٥٠)انظر: المصدر السابق ٩٤/٧.

(٥١)انظر: النوادر ٥٧١.

(٥٢)انظر: الكامل ٥٧/١، الأمالي ٣١١. وانظر: المعاني الكبير ١٠٩٢، الكامل ١٤٣٦/٣.

(٥٣)انظر: النوادر ٢٩١ـ٢٩٢.

(٥٤)انظر: ديوانه ١٢٥/١.

(٥٥)كتاب الشعر ٢٧٧/١ وانظر أمثلة أخر في: تأويل مشكل القـرآن ٩٦، المعـاني الكبـير ، ١٠٨٩ وضح البرهان ١٥٥/٢.

(٥٦)انظر: البصريات ٩٨٦/٢، التبيين ١٩٤، شرح المفصل ٥٢/١، التذييل والتكميـل ١٧٦/١، الارتشاف ٨٣٧/٢، نتائج التحصيل ٢٩٣/١.

(٥٧)انظر: التبيين ١٩٤، التذييل والتكميل ١٧٦/١.

(٥٨)انظر: التذييل والتكميل ١٧٦/١، هشام بن معاوية ٧٥.

(٥٩)انظر: الجمل ٣، ٤، ٥.

(٦٠)انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣٤٥/١.

(٦١)انظر: التعليقة ٢٩/١، شرح المقدمة الجزولية ٣٥٠/١.

(٦٢)انظر: التبيين ١٩٣، التذييل والتكميل ١٧٧/١.

(٦٣)انظر: التعليقة ٢٥/١ وما بعدها، شرح الجزولية ٣٤٨/١، التذييل والتكميـل ١٧٥/١. ولـم أقف في الكتاب على مذهب سيبويه.

(٦٤)انظر: الإنصاف ١٧،/١ التذييل والتكميل ١٧٦./١

(٦٥)انظر: المقتضب ٢٣١./٤

(٦٦)انظر: التعليقة ٢٨،/١ البصريات ٨٩٦./٢

(٦٧)انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣٤٨./١

(٦٨)الإيضاح في شرح المفصل ١١٦./١

(٦٩)انظر: التبيين ١٩٤، التذييل والتكميل ١٧٧./١

(٧٠)انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣٥٤./١

(٧١)انظر: البصريات ٨٩٦،/٢ التبيين ١٩٣، التذييل والتكميل ١٧٨./١

(٧٢)انظر: المقتضب ١٥٣./٢

(٧٣)انظر: المقتضب ١٥٣،/٢ سر الصناعة ٦٩٥،/٢ .٧١١

(٧٤)انظر: التذييل والتكميل ١٧٨./١

(٧٥)انظر: المصدر السابق ١٧٨./١

(٧٦)انظر: التذييل والتكميل ١٨٥./١

(٧٧)انظر: المصدر السابق ١٨٥./١

(٧٨)انظر: سر الصناعة ٧١٦،/٢ الارتشاف ٥٧٠./٢

(٧٩)انظر: معاني القرآن ١٤/١ـ.١٥

(٨٠)انظر: شرح السيرافي ٢٢١/١(مطبوع) الإنصاف ٣٣،/١ التذييل ٢٩٩./١

(٨١)انظر: شرح التسهيل ٧٣./١

(٨٢)انظر: المقتضب ١٥٢./٢

(٨٣)انظر: المقتضب ١٥٢./٢ شرح السيرافي ٢٢١،/١ التعليقة ٢٦/١ـ٢٧، سر الصنا عة ٢/. ٧١٠ شرح الصفار ٢٩٩/١ـ ٣٠٠ التذييل ٢٩٤./١

(٨٤)انظر: التذييل ٢٩٤./١

(٨٥)الكتاب ١٧./١

(٨٦)انظر: سر الصناعة ٧١٦./٢

(٨٧)الكتاب ١٨./١

(٨٨)انظر: سر الصناعة ٧١٦./٢ وانظر: شرح الصفار ٢٩٦./١

(٨٩)انظر: شرح السيرافي ٢٢٢/١ـ٢٢٣ (مطبوع).

(٩٠)انظر: التدييل ٣٠٠./١

(٩١)انظر: المقتضب ١٥٢./٢

(٩٢)انظر: المقتضب ١٥٣،/٢ سر الصناعة ٧١٠./٢

(٩٣)انظر: سر الصناعة ٧١٠./٢

(٩٤)انظر: التعليقة ٢٧./١

(٩٥)انظر: شرح التسهيل ٧٥./١

(٩٦)انظر: التذييل ٢٩٤./١

(٩٧)انظر: شرح التسهيل ٧٥./١

(٩٨)انظر: المقتضب ١٥٢،/٢ سر الصناعة ٧١٣،/٢ التذييل ٢٨٨./١

(٩٩)انظر: التعليقة ٢٦/١ـ ٢٧، شرح الصفار ٢٩٧./١

(١٠٠)انظر: المقتضب ١٥٢./٢

(١٠١)انظر: التذييل ٢٩٠./١

(١٠٢)انظر: سر الصناعة ٧١٤./٢

(١٠٣)انظر: التذييل ٢٨٩./١

(١٠٤)انظر: شرح التسهيل ٧٤./١

(١٠٥)الكتاب ١٧/١ـ ١٨.

(١٠٦)انظر: سر الصناعة ٧٠٦./٢

(١٠٧)انظر: التذييل ٢٩١/١، وانظر: شرح الصفار ٢٩٨./١

(١٠٨)انظر: الكتاب ١٧/١ـ ١٨.

(١٠٩)انظر: شرح الصفار ٢٩٨./١

(١١٠)انظر: التذييل ٢٩٣./١

(١١١)انظر: النوادر ٢٥٩.

(١١٢)انظر: شرح التسهيل ٧٤./١

(١١٣)انظر: التذييل ٢٧٢./١

(١١٤)انظر: الكتاب ٩١/١، شرح السيرافي ١٩٨/١أ، شرح المفصل ٣٢/٢، شرح التسهيل ٢/، ١٤٣ الارتشاف ٢١٧٠./٤

(١١٥)إن كانت كذلك اختير الرفع. انظر: الارتشاف ٢١٧٠./٤

(١١٦)إن فصل بأما؛ اختير الرفع. انظر: الكتاب ٩١/١، شرح السيرافي ١٩٨/١أ، شرح الرماني ٣٤/١ب، المفصل ٥١، شرح التسهيل ١٣٩/٢، الارتشاف ٢١٧٠./٤

(١١٧)إن فصل بإذا الفجائية؛ اختير الرفع عند سيبويه وجماعة، ووجب عند ابن ما لك. انظـر: الكتاب ٩٥/١، شرح السيرافي
٢٠١/١ب، شرح الرماني ٣٤/١ب، المفصل ٥١، التخمير ٣٨٧/١ـ ٣٨٨، شرح التسهيل ١٣٩./٢

(١١٨)انظر: الكتاب ٩١./١

(١١٩)انظر: المصدر السابق ٩١./١

(١٢٠)انظر: شرح السيرافي ١٩٨/١ب.

(١٢١)انظر: المصدر السابق ١٩٨/١ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢٢٤./١
وانظر: المسائل البصريات ٢١١/١ـ ٢١٣، المساعد ٤١٨/١ـ ٤١٩، الارتشاف ٢١٧٠./٤

(١٢٢)انظر: المسائل البصريات ٢١١/١، شرح الكافية ٤٦٦/١، الارتشاف ٢١٧٠./٤

(١٢٣)انظر: شرح السيرافي ١٩٨/١أ، شرح الكافية ٤٦٦/١، الارتشاف ٢١٧٠./٤

(١٢٤)انظر: شرح السيرافي ١٩٨/١أ، شرح الكافية ٤٦٦./١

(١٢٥)انظر: المسائل البصريات ٢١١/١، شرح الكافية ٤٦٦./١

(١٢٦)انظر: شرح السيرافي ١٩٨/١ب.

(١٢٧)انظر: المسائل البصريات ٢١٣/١، المفصل ٥٠ـ ٥١، التخمير ٣٨٧/١، الكافية ٩٨، شرح التسهيل ١٤٣/٢ـ ١٤٤. شرح الألفية لابن الناظم ٩٣، المساعد ٤١٧/١ـ ٤١٩، شفاء العليل ٤٢٨./١

(١٢٨)انظر: المسائل البصريات ٢١٣/١، شرح التسهيل ١٤٣/٢ـ ١٤٤.

هذا ونسب الرضي إلى الفارسي ترجيح الرفع. انظر: شرح الكافية ٤٦٧/١. وظاهر كلامه التسوية بين الرفع والنصب. انظر: التعليقة ١٢٣/١، المسائل البصريات ٢١٣/١.

(١٢٩)الرحمن: ٦، ٧.

(١٣٠)يس: ٣٨، ٣٩. وانظر شرح التسهيل ١٤٣/٢ـ ١٤٤.

(١٣١)انظر: شرح السيرافي ١٩٨/١ب، المسائل البصريات ٢١٣/١، شرح المفصل ٣٣/٢، الفوائد الضيائية ٣٥٩/١.

(١٣٢)انظر: شرح السيرافي ١٩٨/١ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢٢٥/١.

(١٣٣)انظر: شرح المفصل ٣٣/٢.

(١٣٤)انظر: الفوائد الضيائية ٣٥٩/١.

(١٣٥)انظر: إعراب القرآن ٣٩٤/٣.

(١٣٦)انظر: التبصرة ٣٣٠/١، شرح ملحة الإعراب ١٥٤.

(١٣٧)انظر: الارتشاف ٢١٧١/٤.

(١٣٨)انظر: المصدر السابق ٢١٧١/٤.

(١٣٩)انظر: الارتشاف ٢٢٨٣/٥.

(١٤٠)انظر: شرح الرماني ٤١/١أ، البسيط ١٠٥٨/٢، الارتشاف ٢٢٨٣/٥.

(١٤١)انظر: المقتضب ١١٣/٢ـ ١١٦

(١٤٢)انظر: الأصول ١٢٤/١ـ ١٢٥.

(١٤٣)انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/١أـ ب. وانظر: المقتضب ١١٣/٢، الانتصار ٦٩.

(١٤٤)انظر: الكتاب ١١٢/١؛ شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١.

(١٤٥)انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/١ب، شرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢، الارتشاف ٢٢٨٣/٥.

(١٤٦)انظر: ديوانه ١٢٥، الكتاب ١١٢/١.

والمسحل: حمار الوحش. والشنج: الملازم، والعضادة: القوائم. والسمحج: الأتان الطويلة، والسراة: أعلى الشيء، والندب: الأثر، والكلوم: الجراح. انظر: تحصيل عين الذهب ٥٧/١ـ ٥٨، الخزانة ٨/ ١٧٠

(١٤٧)في القائل خلافٌ سيأتي.

(١٤٨)انظر: الكتاب ١١٣/١، المقتضب ١١٥/٢، الجمل ٩٣، شرح السيرافي ٢٢٥/١أ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٩/١، الخزانة ٨/ ١٦٩.

(١٤٩)انظر: شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، الكتاب ١١٤/١، المقتضب ١١٤/٢.

(١٥٠)انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/١أ، شرح المفصل ٧٣/٦، شرح الصفار ١٥٢/١.

(١٥١)انظر: شرح الرماني ٤١/١أ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١.

(١٥٢)انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/١ ـ ب، ونقله الأعلم في: النكت ٢٤٦/١ـ ٢٤٨.

وانظر المقتضب ١١٤/٢ـ ١١٦، الأصول ٢٢٥/١، الانتصار ٦٨، شرح الرماني ٤٠/١ب ـ ٤١أ.

(١٥٣)انظر: الانتصار ٦٨.

(١٥٤)انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٩ـ ٩٠، الانتصار ٧٠، شرح السيرافي ٢٢٤/١أ ـ ب، شرح الرماني ٤١/١أ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٣/١ـ ٢٦، ٤٠٩ ـ ٤١٠، التبصرة ١/ ٢٢٦، شرح عيون كتاب سيبويه ٧٨ـ ٨١، الحلل ١٣١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ـ ٥٦٤،

شرح الصفار ١٥١/١ب ـ ١٥٢ب، شرح التسهيل ٨٠/٣ـ ٨٢، البسيط ١٠٥٧/٢، توضيح المقاصد ٢٢/٣ـ ٢٥.

(١٥٥)انظر: المحكم ٣١٩/١، الخزانة ١٦٠/٨.

وانظر: شرح التسهيل ٨٢/٣، الارتشاف ٢٢٨٢/٥، توضيح المقاصد ٢٢/٣.

(١٥٦)هكذا ورد في: شرح التسهيل ٨١/٣، توضيح المقاصد ٢٣/٣، شرح اللمحة البدرية ٩٥/٢.

ورواية الديوان:

فتاتان أما منهما فشبيهة الـ ـهلال والاخْرى تشْبه الشمسا

انظر: ديوانه ٣٤.

(١٥٧)انظر: شعره ١٧٦.

والكرملين: ماء بجبل طيئ، والفديد: الصوت: انظر: الخزانة ١٧١/٨. والاستشهاد بالبيت في: تحصيل عين الذهب ٥٨/١، الحلل ١٣١، شرح الجمل لابن خروف ٥٥٢/١، شرح المفصل ٧٣/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، شرح الصفار ١٥٢/١ب، شرح التسهيل ٨١/٣، البسيط ١٠٥٩/٢، توضيح المقاصد ٢٥/٣.

(١٥٨)انظر: الانتصار ٧١.

(١٥٩)انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/١أ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، شرح الصفار ١٥٢/١أ.

(١٦٠)انظر: تحصيل عين الذهب ٥٧/١، شرح عيون كتاب سيبويه ٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، شرح الصفار ١٥٢/١أ.

(١٦١)انظر: الانتصار ٧٠.

(١٦٢)انظر: المقتضب ١٥٨/٤.

(١٦٣)انظر: ديوان الشماخ ٣٨٩.

(١٦٤)انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/١أ. ونقله ابن يعيش في: شرح المفصل ٧٣/٦.

(١٦٥)انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١٠/١، شرح الجمل لابن خروف ٥٥٥/١، شرح المفصل ٧٣/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، شرح الصفار ١٥٢/١أ، شرح التسهيل ٨١/٣، البسيط ١٠٥٩/٢.

(١٦٦)انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٧٩ـ ٨٠.

(١٦٧)انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/١ب.

(١٦٨)انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١٠/١، شرح عيون كتاب سيبويه ٧٩، الحلل ١٣١، شرح المفصل ٧٢/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١، شرح الصفار ١٥١/١ب، شرح التسهيل ٨١/٣، البسيط ١٠٥٨/٢ـ ١٠٥٩.

(١٦٩)انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/١ب، الحلل ١٣١.

وانظر تعليق ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٩/٢.

(١٧٠)انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٠، شرح التسهيل ٨٠/٣ ـ ٨١، البسيط ١٠٦٠/٢، المغني ٤٣٥/٢.

(١٧١)انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/١ب، شرح الرماني ٤١/١أ، التبصرة ٢٢٦/١ـ ٢٢٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٠، شرح المفصل ٧٢/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١، شرح الصفار /١

١٥١ب ـ ١٥٢أ.

(١٧٢)انظر: الخزانة ٨/١٥٦.

(١٧٣)انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٥ب، تحصيل عين الذهب ١/٥٨ـ٥٩، شرح المفصل ٦/٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٤، شرح الصفار ١/١٥٢أ.

(١٧٤)انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٨ـ٥٩. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٤.

(١٧٥)انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦١، الارتشاف ٥/٢٢٨٣، شرح اللمحة البدرية ٢/٩٦

(١٧٦)انظر: شرح الجمل ١/٥٦١، شرح اللمحة البدرية ٢/٩٦.

(١٧٧)انظر: الكتاب ١/١١١ شرح اللمحة البدرية ٢/٩٦.

(١٧٨)عزي ـ أيضاً ـ إلى رؤبة. انظر: لباب الألباب ١٦٨أ.

والمشهور أنه للعجاج. انظر: ديوانه ٤١٢ (عزة حسن).

(١٧٩)يصف جملاً. والتخوية: أن يتهيأ للبروك، ولم يلزق بالأرض، يكون بينهما فجوة إذا برك. انظر: ديوانه ٤١٢.

والكركرة: ما ولي الأرض من صدره، والثفنات: ما ولي الأرض من قوائمه.

انظر: لباب الألباب ١٦٨أ.

انظر: الديوان ٤١٢، الكتاب ١/٤٣٢، شرح السيرافي في ٢/١٤٧ب، شرح الرماني ٢/٥١أ، شـرح أبيات سيبويه ٢/٣٢، تحصيل عين الذهب ١/٢٢٤، النكت ١/٤٣٦، لباب الألباب ١٦٨أ.

(١٨٠)الكتاب ١/٤٣٢.

(١٨١)انظر: النكت ١/٤٣٧، لباب الألباب ١٦٨أ.

(١٨٢)انظر: شرح الجمل ١/٢٩٤.

(١٨٣)انظر: النكت ١/٤٣٧، لباب الألباب ١٦٨أ.

(١٨٤)انظر: الكتاب ٢/١٨٤، ٣٥١، ٣٧٨.

(١٨٥)انظر: الارتشاف ٤/١٩٣٤.

(١٨٦)انظر: التبصرة ١/١٨٣، شرح المفصل ٣/٧١، شرح الجمل ١/٢٩٤، شرح التسهيل ٣/٣٢٥

(١٨٧)انظر: الكتاب ١/٤٣٢، التعليقة ١/٢٢٤.

(١٨٨)انظر: التعليقة ١/٢٢٤.

(١٨٩)آل عمران: ١٣.

(١٩٠)انظر: مختصر ابن خالويه ٢٦، إعراب القراءات الشواذ ١/٣٠٤، البحر المحيط ٣/٤٥.

(١٩١)انظر: الخزانة ٥/٢١١.

(١٩٢)انظر: ديوان كثير ٩٩، الكتاب ١/٤٣٣، المقتضب ٤/٢٩٠، الخزانة ٥/٢١١.

(١٩٣)انظر: البسيط ١/٣٩٨.

(١٩٤)انظر: الكتاب ١/٤٣١، الأصول ٢/٣٣، التبصرة ١/١٧٤، الارتشاف ٤/١٩٢٢.

(١٩٥)انظر: البسيط ١/٣٢٣.

(١٩٦)انظر: الكتاب ٢/٨.

(١٩٧)انظر: التذييل والتكميل ١٢٥/٤أ، الارتشاف ١٩٢٢/٤، توضيح المقاصد ١٤٥/٣.
(١٩٨)انظر: الأصول ٣٣/٢، شرح السيرافي ١٥٥/٢ب، التعليقة ٢٢٣/١، التبصرة ١٧٤/١، شرح المفصل ٥٧/٣، شرح الجمل لابن خروف ٣١١/١ـ ٣١٢.
(١٩٩)انظر: الهمع ١٢١/٣.
(٢٠٠)انظر: نتائج الفكر ٢١٤.
(٢٠١)انظر: التعليقة ٢٢٣/١.
(٢٠٢)انظر: شرح السيرافي ١٥٥/٢ب.
(٢٠٣)انظر: شرح الجمل ٢١٢/١ـ٢١٣
(٢٠٤)انظر: شرح السيرافي ١٥٦/٢أ.
(٢٠٥)انظر: التذييل والتكميل ١٢٥/٤أ، الارتشاف ١٩٢٢/٤، توضيح المقاصد ١٤٥/٣.
(٢٠٦)انظر: الكتاب ٨/٢، الأصول ٣٣/٢، شرح السيرافي ١٥٥/٢ب ـ ١٥٦أ.
(٢٠٧)انظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٣، الأشباه والنظائر ٨٧/٤.
(٢٠٨)شرح المفصل ٧١/٣.
وانظر: الأصول ٤٥/٢ـ ٤٦، شرح التسهيل ٣٢٥/٣.
(٢٠٩)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢، شرح السيرافي ١٥٧/٣أ.
(٢١٠)انظر: الكتاب ٣٨١/٢، المقتضب ١٥٢/٤، الكامل ٩٣١/٢، الإنصاف ٤٦٣/٢، الارتشاف ٢٠١٣/٤.
(٢١١)انظر: الكتاب ٣٨١/٢، معاني القرآن وإعرابه ٦/٢، إعراب القرآن ٤٣١/١، الحجة ٣/ ١٢١ـ ١٢٢.
(٢١٢)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ـ ٧، الأصول ١١٩/٢، إعراب القرآن ٤٣١/١، شرح السيرافي ١٥٧/٣أ.
(٢١٣)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢، الأصول ١١٩/٢، شرح الرماني ٦٦٠/٢، المقتصد ٢/ ٩٥٩، أمالي ابن الشجري ١٠٣/٢، كشف المشكلات ١٥٩/١، شرح الجمل ٢٤٣/١، شرح الكافية ٣٣٦/٢، البسيط ٣٤٧/١.
(٢١٤)انظر: إعراب القرآن ٤٣١/١.
(٢١٥)انظر: معاني القرآن ٢٥٢/١ـ ٢٥٣.
(٢١٦)انظر: المصدر السابق ٢٩٠/١.
(٢١٧)انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣، الارتشاف ٢٠١٣/٤.
(٢١٨)انظر: شواهد التوضيح ١٠٧.
(٢١٩)انظر: شواهد التوضيح ١٠٧، الارتشاف ٢٠١٣/٤.
(٢٢٠)انظر: كشف المشكلات ٢٨٥/١، الإنصاف ٤٦٣/٢، شرح التسهيل ٣٧٦/٣، البسيط ١/ ٣٤٥، الارتشاف ٢٠١٣/٤.
(٢٢١)انظر: معاني القرآن ٢٤٣/١.
(٢٢٢)انظر: البسيط ٣٤٥/١هـ ٤، كشف المشكلات ٢٨٥/١هـ ٥.
(٢٢٣)انظر: مجالس ثعلب ٣٢٤/١.
(٢٢٤)انظر: الارتشاف ٢٠١٣/٤، توضيح المقاصد ٢٣٣/٣.

(٢٢٥)انظر: الارتشاف ٢٠١٣/٤، توضيح المقاصد ٢٣٣/٣.

(٢٢٦)انظر: التذييل والتكميل ١٧٥/٤أ.

(٢٢٧)شرح الرماني ٦٦٠/٢. (رسالة دكتوراه).

(٢٢٨)انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣، الارتشاف ٢٠١٣/٤، توضيح المقاصد ٢٣١/٣.

(٢٢٩)انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(٢٣٠)الارتشاف ٢٠١٤/٤.

(٢٣١)النساء: ١. وانظر القراءة في: السبعة ٢٢٦.

(٢٣٢)انظر: معاني القرآن ٢٥٢/١.

(٢٣٣)انظر: الحجة ١٢١/٣.

(٢٣٤)انظر: الكامل ٩٣١/٢.

(٢٣٥)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(٢٣٦)شرح الكافية ٣٣٦/٢.

(٢٣٧)انظر: الخصائص ٢٨٥/١ـ ٢٨٦.

(٢٣٨)انظر: الكتاب ٩/٣، المقتضب ٣٤٧/٢.

(٢٣٩)انظر: شرح المفصل ٧٨/٣.

(٢٤٠)انظر: البحر ٤٩٨/٣.

(٢٤١)أخرجه البخاري في الصحيح ٥٠/٣ (كتاب الإجارة: باب الإجارة إلى صلاة العصر).

وقد استشهد به ابن مالك في: شواهد التوضيح ١٠٧، شرح التسهيل ٣٧٦/٣.

(٢٤٢)انظر: شواهد التوضيح ١٠٩. شرح التسهيل ٣٧٦/٣.

(٢٤٣)لم أقف على قائله.

انظر: الكتاب ٣٨٣/٢، الكامل ٩٣١/٢، معاني القرآن وإعرابه ٧/٢، الأصـول ١١٩/٢، إعـراب القرآن ٤٣١/١، الإنصاف

٤٦٤/٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٠ب.

(٢٤٤)انظر: ديوانه ٥٣، معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، شرح التسهيل ٣٧٧/٣.

(٢٤٥)انظر: شرح التسهيل ٣٧٧/٣ـ ٣٧٨.

(٢٤٦)شرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(٢٤٧)انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣، شواهد التوضيح ١٠٨.

(٢٤٨)انظر: ديوانه ٨.

(٢٤٩)انظر: الديوان ٣٦٧، مجالس ثعلب ١٠٤/١، شرح القصائد السبـع ١٩، شرح القصائد المشهورات ٣/١، شرح الأشعار الستة ٦٨، المغني ١٦١/١.

(٢٥٠)شرح ما يقع فيه التصحيف ٢١٨.

وانظر: شرح القصائد السبع ١٩، شرح القصائد المشهورات ٤/١، المغني ١٦٢/١.

(٢٥١)انظر: شرح القصائد المشهورات ٤/١، الخزانة ٦/١١.

(٢٥٢)انظر: الكامل ٣٢٥/١.

(٢٥٣)انظر: الخزانة ٨/١١.

(٢٥٤)انظر: شرح القصائد السبع ١٩.

(٢٥٥)انظر: مجالس ثعلب ١٠٤/١، شرح القصائد المشهورات ٤/١، شرح الجمل لابن خروف

٣٢١./١

(٢٥٦)انظر: شرح القصائد السبع،٢٠ هشام الضرير .٢٨٩.

وعزي هذا التوجيه إلى بعض البغداديين في: شرح ما يقع فيه التصحيف ،٢١٩ المغني ١٦٢./١

(٢٥٧)انظر: شرح الأشعار الستة .٧٠

(٢٥٨)انظر: شرح القصائد السبع.٢٠

(٢٥٩)البقرة: .٢٦

(٢٦٠)انظر: معاني القرآن ٢٢/١ـ٢٣.

(٢٦١)انظر: ديوانه .١٢١

(٢٦٢)انظر: المصدر السابق.

(٢٦٣)انظر: سر الصناعة ٢٦٠/١، الخصائص ٣٢٠/٣. شرح المفصل ٣./٩

(٢٦٤)انظر: الجنى الداني ،٧٣ المغني ١٦٧./١ ولم أقف عليه في كتب أبي علي.

(٢٦٥)انظر: سر الصناعة ٢٦١/١

(٢٦٦)انظر: سر الصناعة ٢٦٠/١، الخصائص ٣٢٠/٣، شرح المفصل ٣/٩، شرح الكافية ١/، ٢٧٤ المغني ١٦٧./١ نتائج التحصيل ٩٦٤./٣وفي الجنى الداني ٧٣ (الزجاج) وهو تحريف.

(٢٦٧)انظر: البحر المحيط ٣٥٤/٧، الدر المصون ٧١./٨ ولم أجده في كتب العكبري المطبوعة.

(٢٦٨)انظر: سر الصناعة ٢٦٠/١، الخصائص ٣٢٠/٣، شرح المفصل ٣./٩

(٢٦٩)انظر: الخصائص ٣٢٠./٣

(٢٧٠)انظر: الأزهية .٢٠٢

(٢٧١)انظر: شرح الكافية ٢٧٤./١

(٢٧٢)انظر: البحر المحيط ٣٥٤./٧

(٢٧٣)انظر: شرح المفصل ١٠/٩، شرح الكافية ٢٧٤./١

(٢٧٤)انظر: سر الصناعة ٢٦١./١

(٢٧٥)الروم: ٣٦

وانظر اعتراض ابن جني في: سر الصناعة ٢٦٢/١ـ٢٦٣.

(٢٧٦)انظر: سر الصناعة ٢٦٣./١

(٢٧٧)الطارق: ،٩ .١٠

وانظر: الخصائص ٣٢٠./٣

(٢٧٨)انظر: سر الصناعة ٢٦٢./١

(٢٧٩)انظر: الكتاب ٦٤/٣، شرح السيرافي ٢٣٠/٣ب، سر الصناعة ٢٦٢./١

(٢٨٠)انظر: شرح الكافية ٢٧٤./١

(٢٨١)انظر: المغني ١٦٧./١

(٢٨٢)انظر: شرح المفصل ٣./٩

(٢٨٣)انظر: الكشاف ٥٤٣/٢ـ٥٤٤، المغني ٨٧./١

(٢٨٤)الكتاب ٧٥./٣

(٢٨٥)انظر: الكتاب ٧٧./٣

(٢٨٦)انظر: الارتشاف ١٨٨٠./٤

(٢٨٧)انظر: الانتصار ١٧٧، التعليقة ١٨٢/٢ـ١٨٣، شرح الرماني ٩٨٣/٣ (رسالة دكتـوراه)، الارتشاف ١٨٨٠/٤.

(٢٨٨)انظر: الانتصار ـ ١٨٠، شرح السيرافي ٢٣٦/٣أ، المسائل المنثورة ١٦٤ـ١٦٥، شرح الرماني ٩٧٨/٣

(رسالة دكتوراه)، الخصائص ٣٥٢/١، شرح عيون كتاب سيبويه ، ١٨٧ تنقيح الألبـاب ، ١٦٠ شرح التسهيل ٨٧/٤.

(٢٨٩)انظر: الانتصار ١٨٠.

(٢٩٠)انظر: شرح الرماني ٩٧٨/٣ (رسالة دكتوراه).

(٢٩١)انظر: تنقيح الألباب ١٦١.

(٢٩٢)انظر: المسائل المنثورة ١٦٤ـ١٦٥، الخصائص ٣٥٢/١.

(٢٩٣)انظر: الكتاب ٧٥/٣، شرح السيرافي ٢٣٦/٣أ، تنقيح الألباب.١٦١

(٢٩٤)انظر: الكتاب ٧٥/٣، ٧٧، الانتصار ١٨٢، مجالس العلماء،٨٩ شرح الرمـاني ٩٧٨/٣ (رسالة دكتوراه)، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٨، تنقيح الألباب ١٦٠، شرح التسهيـل ٨٨/٤، شرح الكافية ١٠٢/٤، الارتشاف ١٨٨٠/٤.

(٢٩٥)انظر: المقتضب ٥٩/٢، الانتصار ١٧٧، التعليقة ١٨٣/٢.

(٢٩٦)انظر: الكتاب ٧١/٣ـ٧٧.

(٢٩٧)انظر: شرح الرماني ٩٧٨/٣ (رسالة دكتوراه).

(٢٩٨)انظر: مجالس العلماء ٨٩.

(٢٩٩)انظر: الكتاب ٧١/٣ـ٧٢، الانتصار ١٧٧، شرح السيرافي ٢٣٤/٣أ ـ ب، التعليـقة ٢/، ١٨٣ المقتصد ١١٠٩/٢، الارتشاف ١٨٨٠/٤.

(٣٠٠)انظر: الخزانة ٤٢١/٥.

(٣٠١)انظر: النكت ٧٣٧/١.

(٣٠٢)انظر: التعليقة ١٨٣/٢.

(٣٠٣)سيأتي في المسألة التالية أنهما اختلفا في الإخبار عن بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال.

(٣٠٤)انظر: شرح الكافية ٣٥/٣.

ووورد هذا المذهب غير معزو في: المقتضب ١١١/٣، الغرة ٣٢٠أ. الارتشاف ١٠٦٩/٣.

(٣٠٥)انظر: الأصول ٣٠٤/٢ـ٣٠٥.

(٣٠٦)انظر: المقتضب ١١١/٣، الغرة ٣٢٠أ.

(٣٠٧)انظر: شرح الجمل ٥٠٦/٢، الملخص ١٨٣.

(٣٠٨)انظر: شرح الكافية ٢٩/٣.

(٣٠٩)انظر: شرح الكافية ٣٥/٣، المنتخب الأكمل ٧٧٣ـ٧٧٤.

(٣١٠)انظر: شرح الكافية ٣٥/٣، المنتخب الأكمل ٧٧٣ـ٧٧٤.

(٣١١)انظر: ديوان ذي الرمة ١٢٧٤/٢، المقتضب ١٧٤/٢، شرح السيرافي ٢٩/٢ب، التكملة ، ٦٩ شرح الجمل لابن خروف ٦٣٨/٢.

(٣١٢)انظر: ديوان الفرزدق ٣٧٨/١، المقتضب ١٧٤/٢، التكملة ٦٩.

(٣١٣)انظر: تعليق الفرائد ٧٢/٧-٧٣.

(٣١٤)انظر: الكتاب ٢٠٦،/١ المقتضب ١٧٣،/٢ شرح السيرافي ٢٩/٢ب، التكملة ٦٨، شرح الجملة لابن عصفور ٣٧./٢

(٣١٥)انظر: التكملة ٦٨.

(٣١٦)انظر: إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٣١٧)انظر: شرح المفصل ١٢١،/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٧،/٢ شرح التسهيل ٤٠٩،/٢ تعليق الفرائد ٧١./٧

(٣١٨)انظر: شرح المفصل ١٢٢،/٢ شرح الجمل ٣٧،/٢ تعليق الفرائد ٧١./٧

(٣١٩)معاني القرآن ٣٣./٢

(٣٢٠)انظر: التكملة ٦٨.

(٣٢١)المقتضب ١٧٣./٢

(٣٢٢)انظر: إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٣٢٣)انظر: شرح التسهيل ٤٠٩./٢

(٣٢٤)انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧،/٢ تعليق الفرائد ٧٢./٧

(٣٢٥)انظر: الكتاب ٣٨٠،/٤ المقتضب ١٦٨،/١ معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ إعراب القرآن ٤٢،/٢ المنصف ٩٤/٢ـ ٩٥، شرح التصريف ٤٠٢ـ ٤٠٣، الإنصاف ٨١٣،/٢ الممتع ٥١٣،/٢ شرح الشافية ٢٩./١

(٣٢٦)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ المنصف ٩٨،/٢ شرح التصريف ٤٠٣، شرح الشافية ٢٩./١

(٣٢٧)انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١،/١ معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ إعراب القرآن ٤٢،/٢ المنصف ٩٥/٢ـ ٩٦، الممتع ٥١٣،/٢ شرح الشافية ٢٩./١

(٣٢٨)انظر: سفر السعادة ٦٩./١

(٣٢٩)انظر: إعراب القرآن ٤٢/٢ـ ٤٣.

(٣٣٠)انظر: المقتضب ١٦٨،/١ معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ إعراب القرآن ٤٢،/٢ المنصف ٩٤،/٢ الإنصاف ٨١٢/٢ـ ٨١٣.

(٣٣١)انظر: معاني القرآن ٣٢١./١

(٣٣٢)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ إعراب القرآن ٤٢./٢

(٣٣٣)انظر: المقتضب ١٦٨،/١ المنصف ٩٤،/٢ شرح التصريف ٤٠٢، الممتع ٥١٣./٢

(٣٣٤)انظر: معاني القرآن ٣٢١،/١ المنصف ٩٦،/٢ الممتع ٥١٣./٢

(٣٣٥)انظر: المنصف ٩٨./٢

(٣٣٦)انظر: المصدر السابق ٩٨./٢

(٣٣٧)انظر: المنصف ١٠٠،/٢ الممتع ٥١٦./٢

(٣٣٨)انظر: معاني القرآن ٣٢١،/١ معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ إعراب القرآن ٤٣./٢

(٣٣٩)انظر: شرح الشافية ٣١./١

(٣٤٠)انظر: التصريف ١٠٠،/٢ المقتضب ١٦٨،/١ معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ إعراب القرآن ٤٣،/٢ شرح الشافية

٣٠./١

(٣٤١)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ المنصف ٥١٥،/٢ الممتع ٥١٥.

(٣٤٢)انظر: المقتضب ١٦٩،/١ معاني القرآن وإعرابه ٢١٢،/٢ شرح الشافية ٣١./١

(٣٤٣)انظر: المنصف ٩٦/٢ـ ٩٧، الممتع ٥١٦،/٢ شرح الشافية ٣٠./١

(٣٤٤)انظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٩١.

(٣٤٥)انظر: المسائل الشيرازيات ٢٥٩، الأزمنة والأمكنة ٢٥١./١

(٣٤٦)انظر: السابقين.

ورأي سيبويه في: الكتاب ٤٥٣./٣

وانظر: المنصف ٩،/١ شرح المفصل ٣٣./٤

(٣٤٧)انظر: المسائل الشيرازيات ٢٥٩.

(٣٤٨)البخّ: الذي يتعجب من عظمه وشرفه، والأقعس: المنبع الثابت. انظر: شرح أبيات سـيبويه ٢٦٠./٢

والبيت في الديوان ٢٠٣/١ (السطلي)، الكتـاب ٤٥٢،/٣ المقتـضب ٣٦٩،/١ الشيرازيـات ٢٥٧، المنصف ١٢٩،/٣ شرح التصريف ٤٢٧، أمالي ابن الشجري ١٧٤./٢

(٣٤٩)انظر: العين ٣٥١،/٧ العباب (حرف الفاء ٢٤٥). اللسان ١٣٧./٩

(٣٥٠)الكامل ٤١٤./١

(٣٥١)انظر: الغريب المصنف ٥٧٣./٢

(٣٥٢)انظر: أدب الكاتب ٤٤١.

(٣٥٣)انظر: فعات وأفعات.٤٥

(٣٥٤)انظر: الأفعال له ١٣٧.

(٣٥٥)انظر: الأفعال له ٤٣٨./٣

(٣٥٦)انظر: المحكم ١٣./٩

(٣٥٧)انظر: الأفعال له ٩٩./٢

(٣٥٨)انظر: ما جاء على فعات وأفعات ٤٤.

وانظر: اللسان ١٣٧./٩

(٣٥٩)انظر: الكتاب ٧٤./١

(٣٦٠)انظر: الكتاب ٧٥،/١ مجالس ثعلب ٥٣٠،/٢ شرح أبيات سيبويه ٣٦٩./١

(٣٦١)انظر: شعره ١٨٧، الكتاب ٧٥./١

ونسب البيت إلى الأزرق بن العمرد الفراصي. انظر: مجاز القرآن ١٦١،/٢ شرح أبيات سيبويه /١. ٢٤٨

والطوي: البئر المطوية بالحجارة.

(٣٦٢)لم أجده في ديوان الفرزوق، وهو معزو له في: الكتاب ٧٦،/١ معاني القرآن للفراء ٧٧،/٣ شرح السيرافي ١٨٨/١أ، شرح أبيات سيبويه ٢٢٦./١

(٣٦٣)النساء: ١٠١.

(٣٦٤)شرح السيرافي ١٨٧/١ب.

(٣٦٥)انظر: شرح الصفار ١١٩/١ب.

(٣٦٦)انظر: شرح أبيات سيبويه ٢٢٦/١ـ٢٢٧، ٢٤٨ـ٢٤٩، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٤ـ ٦٦ شرح الصفار ١١٩/١ب.

(٣٦٧)انظر: شرح الصفار ١١٩/١ب.

(٣٦٨)انظر: مجاز القرآن ١٦١/٢.

(٣٦٩)انظر: معاني القرآن ٧٧/٣ـ٧٨.

(٣٧٠)الشعراء: ١٦.

(٣٧١)معاني القرآن ٤٦١/٢.

(٣٧٢)ق: ١٧.

(٣٧٣)غافر: ٦٧.

(٣٧٤)معاني القرآن ٥٢٢/٢ـ٥٢٣.

(٣٧٥)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٤/٥، شرح الرماني ٢٩/١ب.

(٣٧٦)انظر: البحر المحيط ٥٣٤/٩.

(٣٧٧)انظر: شرح الجمل ٤٢٠/١ـ٤٢١.

(٣٧٨)انظر: شرح الصفار ١١٩/١ب.

(٣٧٩)انظر: المصدر السابق ١٢٠/١أ.

(٣٨٠)التحريم: ٤.

(٣٨١)النساء: ٦٩.

(٣٨٢)يوسف: ٨٠.

(٣٨٣)النساء: ٩٢.

(٣٨٤)ديوانه: ١٨١، التعليقة ١٠٠/١.

(٣٨٥)انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٨٠.

(٣٨٦)الكوة: الخرق في الحائط، والثقب في البيت ونحوه. انظر: اللسان ٢٣٦/١٥ (كوي).

(٣٨٧)البدرة: جلد السخلة إذا فطمت. انظر: اللسان ٤٩/٤ (بدر).

(٣٨٨)انظر: شرح المفصل ٤٢/٦، وانظر: الجمهرة ١٦٧/١، اللسان ٢٣٦/١٥ (كوي).

(٣٨٩)انظر: الكتاب ٥٩٣/٣ـ٥٩٤، الأصول ٤٣٩/٢، التكملة ٤١٥.

(٣٩٠)انظر: الجيم ١٥٥/٣، التهذيب ٤١٣/١٠.

(٣٩١)انظر: المقصور والممدود للفراء ٢٦، حروف المقصور والممدود لابن السكيت ٥٠، ليس في كلام العرب ١٦٣ـ١٦٤.

(٣٩٢)انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٠/٤، شرح الأشموني ٤٣٩/٢، التبيان في تصريف الأسماء ١٥٥.

(٣٩٣)انظر: ديوانه ١٥٠.

(٣٩٤)انظر: بقية التنبيهات ١٠٤.

(٣٩٥)انظر: شرح شواهد الإيضاح ٤٤٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٩/٢.

(٣٩٦)انظر: التكملة ٣٦٣، المخصص ١٠٢/١٦.

(٣٩٧)العين ١١٧/٤، وانظر: التهذيب ٥١٢/٦، البارع ١٩٣.

(٣٩٨)انظر: التكملة ٣٦٣، المصباح في شرح الإيضاح ١٥٠/٢أ.

(٣٩٩)انظر: المقتصد في شرح التكملة ٤٢٧/٢ـ٤٢٨.

(٤٠٠)انظر: بقية التنبيهات ١٠٤.

(٤٠١)انظر: الصحاح ٦٠١/٢.

(٤٠٢)انظر: شرح أبيات المغني ٨/٣.

(٤٠٣)أخبار النحويين البصريين ٩٨.

المصادر والمراجع

١- أخبار النحويين البصريين. صنعة أبي سعيد السيرافي. تحقيق د. محمد البنـا. دار الاعتصـام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢- أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤- الأزمنة والأمكنة. للمرزوقي. دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٥- الأزهية في علم الحروف. لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي. مجمـع اللغـة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦- إصلاح المنطق. لابن السكيت؛ تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القـاهرة، ط٤.

٧- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨- إعراب القراءات الشواذ. لأبي البقاء العكبري. تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٩- إعراب القرآن. لأبي جعفر النحاس. تحقيق د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بـيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١٠- الأفعال. للسرقسطي. تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغـة العربيـة بالقـاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١١- الأفعال. لابن القطاع. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢- الأفعال. لابن القوطية. تحقيق د. علي فودة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٣- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب. لابن السيد البطليوسي. تحقيق مصطفى السقا وزميله. الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨١م.

١٤- الأمالي. لأبي علي القالي. دار الكتب العلمية، بيروت. (مصورة عن طبعة دار الكتاب).

١٥- أمالي ابن الشجري. تحقيق د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي، القـاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة. للقفطي. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. دار الفكـر العربـي (القاهرة)، ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت). ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٧- الانتصار. لابن ولاد. تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان. مؤسسة الرسـالة، بـيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميـد، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٩- إيضاح شواهد الإيضاح. لأبي علي القيسي. تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٠- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق د. موسى العليلي. مطبعة العـاني، بـغداد، ١٩٨٢م.

٢١- البارع في اللغة. لأبي علي القالي. تحقيق هاشم الطعان. مكتبة النهضة (بغداد)، دار الحضارة العربية (بيروت)، ط١، ١٩٧٥م.

٢٢- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. عني به عرفان العشا وآخرون. المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٢٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع السبتي. تحقيق د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤- بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

٢٥- بقية التنبيهات. لعلي بن حمزة البصري. تحقيق د. خليل العطية، دار الشؤون الثقافية، بغداد. ط١، ١٩٩١م.

٢٦- تاريخ العلماء النحويين. لابن مسعر. تحقيق د. عبدالفتاح الحلو. هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٧- تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٢٨- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٩- التبيان في تصريف الأسماء. تأليف د. أحمد كحيل، دار البيان العربي، القاهرة، ط٧، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٠- التبيين. لأبي البقاء العكبري. تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣١- تحصيل عين الذهب. للأعلم الشنتمري. في هامش الكتاب (طبعة بولاق).

٣٢- التخمير. لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٣- التذييل والتكميل. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م. ومصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم ٦٢ نحو.

٣٤- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. للصفدي. تحقيق السيد الشرقاوي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٥- التصريف. للمازني (مع المنصف).

٣٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ج٧). للدماميني. تحقيق د. محمد المفدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧- التعليقة. لأبي علي الفارسي. تحقيق د. عوض القوزي. مطبعة الأمانة بالقاهرة، ودار المعارف بمصر، ومطابع الحسني بالرياض، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٨- التكملة. لأبي علي الفارسي. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. جامعة بغداد، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، وتحقيق د. حسن فرهود. جامعة الملك سعود ١٤٠٠هـ.

٣٩- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه. لأبي عبيد البكري، (مع أمالي القالي).

٤٠- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب. لابن خروف. تحقيق خليفة بديري. كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب، ط١، ١٩٩٥م.

٤١- تهذيب التهذيب. لابن حجر. دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٢- تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق عبدالسلام هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط.٢

٤٤- الجمل. للزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة (بيروت)، ودار الأمل (الأردن)، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٥- جمهرة اللغة. لابن دريد. تحقيق د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٦- الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي. تحقيق د. فخر الدين قباوة وزميله. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٧- الجيم. لأبي عمرو الشيباني. تحقيق إبراهيم الإبياري وزميليه، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤٨- الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق. ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٤٩- حروف المقصور والممدود. لابن السكيت. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٠- الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

٥١- خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٥٢- الخصائص. لابن جني. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٥٤- ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط.٥

٥٥- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

٥٦- ديوان ذي الرمة. تحقيق د. عبدالقدوس أبوصالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٧- ديوان رؤبة. تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٥٨- ديوان الشماخ. تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٩- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات. تحقيق د. محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.

٦٠- ديوان العجاج. تحقيق د. عزة حسن. دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦١- ديوان عمر بن أبي ربيعة. شرح محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٦٢- ديوان الفرزدق. شرح عبدالله الصاوي. مطبعة الصاوي، القاهرة. ط١ ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

٦٣- ديوان كثير عزة. تحقيق. د. إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.

٦٤- ديوان لبيد. تحقيق. د. إحسان عباس. وزارة الإعلام، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٦٥- ديوان مسكين الدارمي. تحقيق خليل العطية وزميله. مطبعة دار البصري، ط١ بغداد، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠م.

٦٦- السبعة في القراءات. لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٦٧- سر الصناعة. لابن جني. تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط١ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

٦٨- سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوي. تحقيق محمد الدالي. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٩- شرح أبيات سيبويه. للنحاس. تحقيق أحمد خطاب. المكتبة العربية، حلب، ط١ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٧٠- شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي. تحقيق د. محمد علي سلطاني. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٧١- شرح أبيات سيبويه والمفصل. للكوفي. مصورة مركز البحث العلمي. جامعة أم القرى. رقم (٢٠٢).

٧٢- شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادي. تحقيق عبدالعزيز رباح وزميله. دار المأمون للتراث، دمشق. ط٢ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.

٧٣- شرح الأشعار الستة الجاهلية. للوزير أبي بكر البطليوسي. تحقيق ناصيف سليمان عواد. وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٩م.

٧٤- شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد السكري. تحقيق عبدالستار فراج. دار العروبة، القاهرة.

٧٥- شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٧٦- شرح الألفية. لابن الناظم. منشورات ناصر خسرو، طهران، ١٣١٢هـ.

٧٧- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق د. عبدالرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٧٨- شرح التصريف. للثمانيني. تحقيق د. إبراهيم البعيمي. مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩م.

٧٩- شرح الجمل. لابن خروف. تحقيق د. سلوى عرب. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ هـ.

٨٠- شرح الجمل. لابن عصفور. تحقيق د. صاحب أبوجناح. مطابع مؤسسة دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.

٨١- شرح الشافية. للرضي. تحقيق محمد نور الحسن وزميله. دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.

٨٢- شرح شواهد الإيضاح. المنسوب لابن بري. تحقيق د. عيد مصطفى درويش. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٣- شرح عيون كتاب سيبويه. لأبي نصر القرطبي. تحقيق د. عبدربه عبداللطيف عبدربه. مطبعة حسان، القاهرة، ط١ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٤- شرح القصائد السبع. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق عبدالسلام هارون. دار المعارف، القاهرة، ط٤ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨٥- شرح القصائد التسع المشهورات. للنحاس. دار الكتب العلميـة، بـيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٨٦- شرح الكافية. للرضي. تحقيق يوسف عمر. جامعة بنغازي، ليبيا.

٨٧- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق د. عبدالمنعم هريدي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٨٨- شرح كتاب سيبويه. للرماني. مصورة عن نسخة داماد إبراهيم ذات الرقم ١٠٧٤. ورسـالة دكتوراه. تحقيق سيف العريفي. كلية اللغة العربية. الرياض.

٨٩- شرح كتاب سيبويه (جزء منه). للسيرافي. تحقيق د. رمضان عبـدالتواب وزميليه. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. ومصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧) نحو.

٩٠- شرح كتاب سيبويه (جزء منه). للصفار. تحقيق د. معيـض العوفي. دار المآثر، المدينـة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. ومصورة عن نسخة كوبريلي ذات الرقم ١٤٩٢.

٩١- شرح اللمحة البدرية. لابن هشام. تحقيق د. صلاح راوي. دار المرجان، القاهرة.

٩٢- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. لأبي أحمد العسكري. تحقيق عبدالعزيز أحمد. مطبعـة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

٩٣- شرح المفصل. لابن يعيش. دار صادر، بيروت.

٩٤- شرح المقدمة الجزولية الكبير. للشلوبين. تحقيق د. تركي العتيبي. مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٩٥- شرح ملحة الإعراب. للحريري. تحقيق د. أحمد محمد قاسم. دار التراث، المدينة المنورة، ط٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٩٦- شروح سقط الزند. تحقيق مصطفى السقا وزملائه. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٩٧- شعر زيد الخيل. صنعة د. أحمد مختار البرزة. دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٩٨- شعر عمرو بن أحمر. تحقيق د. حسين عطوان. مجمع اللغة العربية، دمشق.

٩٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. للسلسيلي. تحقيق د. الشريف البركاتي. المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٠٠- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). للجوهري. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٠١- صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ١٩٧٩م.

١٠٢- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.

١٠٣- العباب (حرف الفاء). للصغاني. تحقيق محمد حسن آل ياسين. دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

١٠٤- العين. للخليل بن أحمد. تحقيق د. مهدي المخزومي وزميله. مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٠٥- عيون الأخبار. لابن قتيبة. المؤسسة المصرية العامة، مصر، مصورة عن طبعة دار الكتب.

١٠٦- الغرة. لابن الدهان. مصورة جامعة الإمام ذات الرقم .٥٧٠٤

١٠٧- الغريب المصنف. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق د. محمد المختـار العبيـدي. المجمـع التونسي، ودار سحنون، تونس، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٠٨- الفاضل. للمبرد. تحقيق عبدالعزيز الميمني. دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٥م.

١٠٩- الفصوص. لصاعد الربعي. تحقيق د. عبدالوهاب التّازي سعود. وزارة الأو قاف. المملكـة المغربية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١٠- فعلت وأفعلت. للزجاج. تحقيق ماجد الذهبي. الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.

١١١- الفهرست. لابن النديم. تحقيق رضا تجدد. دار المسيرة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

١١٢- الفوائد الضيائية. للجامي. تحقيق د. أسامة الرفاعي. وزارة الأوقاف، بغـداد، ١٤٠٣هــ/ ١٩٨٣م.

١١٣- الكافية. لابن الحاجب. تحقيق د. طارق نجم. دار الوفاء، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١١٤- الكامل. للمبرد. تحقيق محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١١٥- الكتاب. لسيبويه. تحقيق عبدالسلام هارون. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١١٦- كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق د. محمود الطناحي. مكتبة الخـانجي، القـاهرة، ط١، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

١١٧- الكشاف. للزمخشري. دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١١٨- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. للباقولي. تحقيق د. محمد الدالي. مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١١٩- لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب.لابن خلف. مصورة مركز البحث العلمـي، جامعـة أم القرى، ذات الرقم .٥٤٩

١٢٠- لسان العرب. لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٢١- ليس في كلام العرب. لابن خالويه. تحقيق أحمد عبدالغفور عطـار، مـ كة المكرمـة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٢٢- ما جاء على فعلت وأفعلت. للجواليقي. تحقيق ماجد الذهبي. دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هــ/ ١٩٨٢م.

١٢٣- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق فؤاد سزكين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هــ/ ١٩٨١م.

١٢٤- مجالس ثعلب. تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

١٢٥- مجالس العلماء. للزجاجي. تحقيق عبدالسلام هـارون. مكت بة الخـانجي، القـاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٢٦- المحكم. لابن سيده. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. دار الأندلسي، جدة، مصورة عن طبعـة معهد المخطوطات بالقاهرة.

١٢٧- مختصر في شواذ القرآن. لابن خالويه. تحقيق برجستراسر. مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٢٨- المخصص. لابن سيده. دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن طبعة بولاق.

١٢٩- المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق د. حاتم الضامن. دار الفكر، دمشـق، ط١،

١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٣٠- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.

١٣١- المسائل البصريات. للفارسي. تحقيق د. محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٣٢- المسائل الشيرازيات. للفارسي. تحقيق د. علي جابر منصوري. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

١٣٣- المسائل المنثورة. للفارسي. تحقيق مصطفى الحدري. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.

١٣٤- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق د. محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ/ ١٤٠٥هـ.

١٣٥- المصباح في شرح الإيضاح. للعكبري. مصورة بجامعة الإمام رقمها ٩٨٩٦.

١٣٦- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق د. هدى قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٣٧- معاني القرآن. للفراء. تحقيق محمد علي النجار وزميله، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

١٣٨- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق د. عبدالجليل شلبي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٩- المعاني الكبير. لابن قتيبة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٤٠- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٤٢- المفصل. للزمخشري. دار الجيل، بيروت.

١٤٣- المقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٢م.

١٤٤- المقتصد في شرح التكملة. للجرجاني. تحقيق أحمد الدويش. رسالة دكتوراه. كلية اللغة العربية، الرياض.

١٤٥- المقتضب. للمبرد. تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٤٦- المقصور والممدود. للفراء. تحقيق د. عبدالإله نبهان وزميله. دار قتيبة، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٤٧- الملخص في ضبط قوانين العربية. لابن أبي الربيع. تحقيق د. علي حكمي. ط١ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٤٨- الممتع. لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة. دار المعرفة، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٤٩- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل. لمحمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف. تحقيق أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

١٥٠- المنصف. لابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١ ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

١٥١- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل. للدلائي. تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي.

١٥٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. للأنباري. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٥٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم الشنتمري. تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان. معهد المخطوطات، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٥٤- النوادر. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد. دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥٥- هشام بن معاوية الضرير. تأليف د. تركي العتيبي، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٥٦- همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

١٥٧- الوافي بالوفيات. للصفدي. (القسم الخامس). تحقيق س. ديدرينغ. جمعية المستشرقين الألمانية، ط٢، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

١٥٨- وضح البرهان في مشكلات القرآن. لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي. تحقيق صفوان داودي. دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.